الحدث

قطع رئيس الحكومة العراقية مصطفى الكاظمي، بتحديده موعد الانتخابات المبكرة، الطريق على الفصائل المسلحة وأجنحتها في البرلمان لإسقاطه، لكن دعوته تواجه معوقات عديدة، لعل أخطرها السلاح المنفلت الذي قد يساهم بعدم وجود تمثيل حقيقي لبعض الكيانات السياسية، خصوصاً الفتية

الانتخابات العراقية

عوائق كثيرة تهدد الموعد المحدد

بغداد ـ **زيد سالم**

فاجأ رئيس الحكومة العراقي مصطفى الكاظمي مختلف القوى في البلاد بتحديد يوم السادس من يونيو/ حزيران العام المقبل موعداً لإجراء الانتخابات النيابية المبكرة، من دون إجراء مفاوضات مسبقة مع القوى النافذة للتوصل إلى تفاهمات سياسية حول هذا الاستحقاق، وفق ما تقول مصادر لـ«العربي الجديد». وعلى الرغم من أن الموعد الذي تم تحديده للانتخابات المبكرة لا يبعد كثيراً عن موعدها الأصلي، مطلع مايو/ أيار 2022، أي بفارق أقل من 11 شهراً، إلا أن مسؤولين وسياسيين عراقيين في بغداد، تحدثوا لـ«العربي الجديد»، عن أن تحديد موعد الانتخابات منذ الآن يأتي لقطع الطريق أمام أي محاولات لاستجواب أو سحب الثقة من الكاظمي من قبل المعسكر السياسي الحليف لإيران، على اعتبار أن المهمة الرئيسية للحكومة هي إجراء الانتخابات. ولكن يبقى أمام إجراء الانتخابات المبكرة، التي تعتبر ثاني إنجاز يحصل عليه المتظاهرون العراقيون، عوائق لا يمكن تجاهلها، بعضها سياسية وأخرى أمنية، ما يجعل من الموعد المحدد غير محسوم، ويمكن أن يتأخر إلى نهاية العام المقبل، لا سيما مع المواقف السياسية التي رحبت بتحديد موعد ثابت للانتخابات المبكرة، من دون أن تنسى التطرق إلى مخاوفها من إمكانية إجرائها في هذا الموعد. ومن أبرز تلك المشاكل نفوذ المليشيات وسيطرتها بقوة السلاح على مناطق مختلفة من البلاد، وإمكانية التأثير على سلامة ونزاهة عملية الاقتراع، فضلاً عن ضرورة إكمال ترسيم وتحديد الدوائر الانتخابية الجديدة، بواقع دائرة انتخابية لكل 100 ألف نسمة، وهو أول نظام يُعمل به في العراق منذ عام 2003، تماشياً مع طلبات المتظاهرين الرافضين لنظام «سانت ليغو» المعدل، ونظام الدائرة الواحدة في كل محافظة، عدا عن ضرورة تشريع قانون المحكمة الاتحادية، التي يجب أن تشرف على الانتخابات وتصديق نتائجها، وكذلك متطلبات توفير المبالغ، التي تصل إلى مليار دولار، لإجراء الانتخابات، وحسم ملف تصويت النازحين وعراقيي الخارج وجوانب أخرى مختلف عليها سياسياً.

وتعهّد الكاظمي خلال إعلانه، مساء الجمعة الماضي، أن الانتخابات ستجرى في 6 يونيو المقبل، بتوفير رقابة دولية على العملية الانتخابية، داعياً، في كلمته، المتظاهرين إلى «الاصطفاف لتغيير المشهد في البلاد»، وهي دعوة صريحة لأن تنتظم ساحات الاحتجاج في البلاد وتأسيس كيانات سياسية تشترك بالانتخابات. وقالت مصادر مقربة من رئيس الوزراء العراقي، لـ«العربي الجديد»، إن الخطوة كانت مفاجئة لقادة كتل سياسية مهمة، ولم يكن يعلم بالموعد سوى بضع زعامات سياسية، هي مقتدى الصدر وحيدر العبادي وبرهم صالح، فضلاً عن ضوء أخضر من بعثة الأمم المتحدة التي أبلغت الحكومة استعدادها للمشاركة في دعم مهمة إجراء الانتخابات.

وبحسب المصادر، فإن الكاظمي «أحبط خطط إسقاطه من قبل الفصائل المسلحة وأجنحتها في البرلمان، ولا سيما أنه يسعى للحصول على الدعم الشعبي من خلال خياراته وقراراته القريبة من مطالب المتظاهرين»، موضحة أن «موعد الانتخابات المبكرة تسبّب بتصدع سياسي داخل الأحزاب والفصائل المسلحة كونه جاء مفاجئاً لغالبيتها، ولم تكن تعلم به». ولفتت إلى أن «الكاظمي يريد أن يُحرج القوى السياسية التي تعارض الانتخابات المبكرة، وعملت على تسطيح مطالب المحتجين، ولعل أبرزها القوى المدعومة من طهران، ولذلك فقد شهدنا اضطراباً سياسياً وإعلامياً عقب الإعلان، ومن هذه الاضطرابات دعوة رئيس البرلمان محمد الحلبوسي إلى عقد جلسة عاجلة طارئة لحلّ البرلمان لتقديم موعد الانتخابات بشكل أكبر». وأشارت إلى أن «العمل يجرى حالياً على ترتيب المتطلبات الصعبة لإجراء الانتخابات، وهي تحديداً ما تحتاجه مفوضية الانتخابات من أموال وحماية، إضافة إلى الدفع باتجاه التعديلات الخاصة بقانون الأحزاب، للسماح بضمان تسجيل كيانات سياسية وأحزاب شبابية يقودها المتظاهرون والناشطون ومنافسة الأحزاب التقليدية، إضافة إلى وضع خطة عمل لضرب سلاح الفصائل المسلحة المتهمة بقتل المتظاهرين، والتشجيع على المشاركة في الانتخابات المبكرة المرتقبة».

دعا الكاظمي المتظاهرين إلى الاصطفاف لتغيير المشهد في البلاد

الكاظمي يريد إحراج القوى التي تعارض الانتخابات المبكرة

وكان الحلبوسي قد دعا إلى إجراء انتخابات نيابية في موعد أبكر من الذي حدده الكاظمي، بحجة أن «الحكومات العراقية المتعاقبة لم تنفذ منهاجها وتعهداتها ما أدى إلى استمرار الاحتجاجات». وشدد، في تغريدة، على تنفيذ المادة 64 من الدستور العراقي لإجراء الانتخابات البرلمانية المبكرة، التي تنص على أن «يُحل مجلس النواب، بالأغلبية المطلقة لعدد أعضائه، بناءً على طلب من ثلث أعضائه، والدعوة إلى انتخابات عامة في البلاد خلال مدةٍ أقصاها ستون يوماً من تاريخ الحل. ويعد مجلس الوزراء في هذه الحالة مُستقيلاً، ويواصل تصريف الأمور اليومية».

وقال عضو تحالف «عراقيون» علي البديري إن «الكاظمي حقق ما طالب به المحتجون، ولا يمكن لأي جهة سياسية أن تدعي أنها طالبت بالانتخابات المبكرة قبل المحتجين، الذين خسروا الكثير من الدماء من أجل تحقق مطالبهم». وأوضح، لـ«العربي الجديد»، أن «تحديات كبيرة وصعبة تواجه حكومة الكاظمي، لعل أخطرها السلاح المنفلت الذي قد يساهم بعدم وجود تمثيل حقيقي لبعض الكيانات السياسية، ولا سيما الفتية الطموحة، إضافة إلى وجود قوى وفاعلين سياسيين يمتلكون أجنحة عسكرية ويشاركون في الانتخابات، هو أمر يتعارض مع قانون الأحزاب وتعليمات وقرارات مفوضية الانتخابات. ولعل ما يخشاه العراقيون هو أن تضغط بعض الجماعات باتجاه عودة الخطاب الطائفي إلى الساحة الإعلامية في البلاد».

من جهته، اعترض ائتلاف «دولة القانون»، الذي يتزعمه نوري المالكي، على إجراء الانتخابات المبكرة في ظل توقف عمل المحكمة الاتحادية، التي تعطل عملها بسبب عدم اكتمال نصابها القانوني، بحسب عضو الائتلاف سعد المطلبي، الذي قال، لـ«العربي الجديد»، إن «بعض القوى السياسية الكبيرة في البرلمان تتعمّد الإبقاء على تعطيل المحكمة الاتحادية، وعدم إثارة تعديل قانونها بإضافة عضو منتدب من مجلس القضاء الأعلى لإكمال نصابها، لأسباب سياسية معروفة، والمضي بإجراء انتخابات غير نزيهة وليست قانونية». وشهد نصاب المحكمة الاتحادية في العراق خللاً بعد إحالة أحد أعضائها إلى التقاعد.

من جهته، أشار السياسي العراقي ليث شبّر إلى أن «الأحزاب التي تمتلك مليشيات مسلحة تشكل خطراً على الانتخابات المبكرة، ولا قيمة لأي انتخابات طالما أن هذه الجهات تشترك فيها، ولا سيما إذا أعدت قانون الانتخابات وأشرفت عليها، وبقيت نفس الآليات في اختيار الرئاسات الثلاث، وفق طرق التحاصص المذهبي والطائفي والحزبي». وأضاف، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن «المرحلة المقبلة تحتاج إلى تغيير النظام ومحاكمة كل من تورط بالفساد وقتل العراقيين، وهذه الطموحات لا تتحقق من دون انتخابات نزيهة، يسبقها استفتاء عام تحت إشراف دولي حول النظام السياسي وآليات الانتخابات».

ومن ساحة التحرير وسط بغداد، قال الناشط السياسي أيهم رشاد، لـ«العربي الجديد»، إن «الإعلان عن موعد الانتخابات المبكرة مفرح، وهذا النصر يحسب للمتظاهرين والضحايا الذين سقطوا من أجل مستقبل أفضل للعراق والعراقيين، لكن السلاح المنفلت سيؤثر عليها ونتائجها، وأمام الكاظمي سنة تقريباً لتحجيم الفصائل المسلحة وحصر ما يمكن حصره من السلاح المنفلت بيد الدولة». وأضاف أنه «إذا ما لم يُغير قانون تشكيل الأحزاب السياسية، وما لم يعدّل قانون الانتخابات، لن يكون هناك صوت مستقبلي للمحتجين العراقيين في البرلمان المقبل. كما لا بد من منع مشاركة الفصائل المسلحة في الانتخابات المبكرة، وفقاً للمادة الثامنة من قانون الأحزاب المُقر عام 2015 التي تنصّ على أنه لا يكون تأسيس الحزب وعمله متخذاً شكل التنظيمات العسكرية أو شبه العسكرية، كما لا يجوز الارتباط بأي قوة مسلحة».

أما رئيس مركز التفكير السياسي في العراق إحسان الشمري فلفت إلى أن «القدرة على إتمام متطلبات الانتخابات المبكرة لا تتوقف على السلطة التنفيذية وحدها، بل على مجمل السلطات، وهناك أكثر من معوّق، منها ما يبدأ بعدم استكمال قانون الانتخابات المرتبط بتحديد طبيعة وآلية الدوائر المتعددة أم صيغة أخرى، وهو محط جدل، وكذلك ما يرتبط بالملاحق القانونية الخاصة بالانتخابات وإرسالها إلى رئاسة الجمهورية. ومع ذلك فإن الحكومة مُلزمة بتوفير الدعم اللوجستي لمفوضية الانتخابات، وما يرتبط بالخطة الأمنية الخاصة بيوم الاقتراع». وأشار، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أن «الدعم الأممي سيكون حاضراً، ولعل الأمم المتحدة ستقدم دعماً كبيراً والدول الغربية ستقف مع العراق، لكن المشكلة أن هذا الدعم قد يجابه بالفيتو من بعض الجهات التي قد تضع الدعم الغربي في دائرة تحريف نتائج الانتخابات. ولكن بطبيعة الحال فإن الانتخابات المبكرة ستكون محط ترقب كبير من العالم، ولا سيما أنها نتاج مطلب شعبي احتجاجي».

«الثأر» من الكاظمي

أثارت «كتائب حزب الله» العراقي، المرتبطة بإيران، مجدداً قضية اتهام رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي بالضلوع في عملية اغتيال قائد فيلق القدس الإيراني، قاسم سليماني، ونائب قائد «الحشد الشعبي» أبو مهدي المهندس. وقال المسؤول الأمني في الكتائب أبو علي العسكري، في تغريدة أمس السبت: «لن يكون عيدنا في هذا المقطع الزمني عيداً إلا بأخذ الثأر الذي يليق حجماً ومضموناً من قتلة الشهيدين سليماني والمهندس وشهداء القائم».

إعلان موعد الانتخابات المبكرة نصر يحسب للمتظاهرين (مرتضى السوداني/الأناضول)

مقتل شرطيين

قُتل شرطيان عراقيان، وأُصيب 4 آخرون، أمس السبت، في هجوم جديد شنه تنظيم «داعش» في محافظة صلاح الدين. وقال النقيب في الشرطة العراقية سعد محمد، لوكالة «الأناضول»، إن «عناصر من داعش هاجموا فجر السبت حاجزاً أمنياً شمالي مدينة سامراء في محافظة صلاح الدين»، مشيراً إلى أن الهجوم أسفر عن مقتل اثنين من أفراد الشرطة، وإصابة 4 آخرين. وأوضح أن «قوات مشتركة من الجيش والشرطة بدأت عمليات بحث عن عناصر التنظيم».

للحديث تتمة...

جيش حماية النظام

عبسي سميسم

صادفت يوم أمس السبت الذكرى الـ75 لتأسيس الجيش السوري بعد جلاء الفرنسيين عن سورية، بمهمة الدفاع عن البلاد ضد التهديدات الخارجية وضمان أمن الحدود وسلامتها.

لكن مع تسلُّم حافظ الأسد السلطة بشكل كامل عام 1971، وتسلمه منصبي رئيس الجمهورية والقائد العام للجيش والقوات المسلحة، بدأ بالعمل على تحويل الجيش عن مهمته في حماية حدود البلاد، إلى جيش يعمل على حماية النظام، والتصدي لأي محاولة للاحتجاج على أدائه.

هذا الأمر حوّل الجيش تدريجاً إلى حام لديكتاتورية النظام ضد الشعب، فيما قُصرَت مهمته الأساسية على بعض الشعارات غير القابلة للتحقق، كشعار الممانعة للاحتلال الإسرائيلي، الذي طُبِّق عملياً بحماية الحدود التي يسيطر عليها الاحتلال، ومنع أي عمليات محتملة ضده من خلال اتفاق وقف إطلاق نار دائم مع إسرائيل، مقابل الترويج إعلامياً لتحرير الأراضي المغتصبة، السورية منها والعربية، من دون القيام بأي شيء عملي في هذا الإطار. وحتى حين يُعتدى على وحداته العسكرية من قبل الطيران الإسرائيلي، يكون رده الوحيد والدائم الاحتفاظ بحق الرد في المكان والزمان المناسبين.

مقابل ذلك، أدى الجيش السوري أدواراً كبيرة في قمع الاحتجاجات الشعبية ضد النظام، وارتكبت بعض قطعه العسكرية مجازر بحق المدنيين، إذ قتلت وحدات من الجيش الآلاف من السوريين في ثمانينيات القرن الماضي ضمن ما سُمي حملة محاربة «الإخوان المسلمين»، التي كان أفظعها في مدينة حماة التي سُوِّيَت بالأرض من خلال قصفها بالطائرات.

ومع بداية الثورة السورية، تحرك الجيش باتجاه المدن والبلدات لقمع التظاهرات بقوة السلاح، ومع تطور الاحتجاجات، استخدم النظام الجيش بكل وحداته في قتل السوريين وتدمير مدنهم بالطائرات، مستخدماً مختلف أنواع الأسلحة التي أمطر بها المدن والبلدات السورية بشكل عشوائي، فقتل وجرح مئات آلاف السوريين، وشرّد الملايين، فيما بقي محافظاً على تماسكه نسبياً من دون انشقاقات كبيرة لوحدات بكامل عناصرها وعتادها، بسبب تركيبته القائمة على الولاء المطلق والرقابة الشديدة لكل عنصر فيه، من خلال زرع الجواسيس بين أفراده، وبسبب التدخل الروسي لإنقاذه في إحدى المراحل التي وصل فيها إلى حافة الانهيار. لكل هذه الأسباب، فإن الجيش في سورية هو جيش النظام والفئة الحاكمة، وليس جيشاً لسورية، وهو الأمر الذي يجب لحظه في أي عملية سياسية، ما يستوجب تشكيل جيش ولاؤه للوطن وليس للحاكم.

سورية

النظام يستغل كورونا للتحايل على العقوبات

أمين العاصي

يتذرع النظام السوري بتفشي فيروس كورونا في المناطق التي يُسيطر عليها، من أجل الحصول على مكاسب سياسية، وكسر الحصار المفروض عليه من المجتمع الدولي. وفي إعلان غير مباشر عن خروج هذا الوباء عن السيطرة في مناطقه، لا سيما في العاصمة دمشق وريفها، أعلنت وزارة الصحة في حكومة النظام، يوم الخميس الماضي، عدم امتلاكها الإمكانات اللازمة لإجراء فحوص عامة في المحافظات العشر التي انتشر فيها الفيروس، مشيرة إلى أن الإصابات المسجلة في سورية هي للحالات التي أُثبتت نتيجتها بالفحص المخبري (بي سي آر) فقط. وأكدت الوزارة، في بيان، عدم امتلاكها تلك الإمكانات، في ظل «الحصار الاقتصادي الجائر المفروض على البلاد، الذي طاول القطاع الصحي بكل مكوناته، لإجراء مسحات عامة في المحافظات، ما يبرز ضرورة الالتزام بإجراءات الوقاية الفردية لضبط الانتشار وحماية الجميع». وأشارت إلى أن «خطر جائحة كورونا في سورية يتزايد، مع تسجيل 717 إصابة في 10 محافظات».

ويُنظر إلى هذا البيان كمحاولةٍ جديدة من النظام من أجل استجرار مساعدات من منظمات دولية متخصصة، في تجاوز للعقوبات الدولية والغربية المفروضة عليه بسبب رفضه الانصياع لقرارات أممية من أجل إيجاد حلّ سياسي للقضية السورية. ويحاول النظام تسييس انتشار الفيروس، من أجل الحصول على الأموال التي من المرجّح أنه لن يضعها في ميزانية وزارة الصحة لمواجهة الوباء، بل من أجل تمويل حربه المستمرة ضد السوريين. كذلك لم تنقطع محاولات النظام، والتي تبدو يائسة حتى اللحظة، لتحميل المجتمع الدولي مسؤولية تدهور النظام الطبي في المناطق التي تقع تحت سيطرته، على الرغم من قتله وتشريده ملايين السوريين، وتدميره مدناً بأكملها، «ولم يعد أحد يصدق أنه يمكن أن يهتم بصحة السوريين الخاضعين له بالقوة في مناطق سيطرته»، وفق مصادر محلية في ريف دمشق.

وأشارت هذه المصادر في اتصال مع «العربي الجديد» إلى أن هناك انتشاراً كبيراً للوباء في أحياء عدة داخل العاصمة دمشق، في ظلّ تراخ وعدم اكتراث من النظام الذي يتذرع بالحصار لتبرير عدم اهتمامه بالمرضى.

تكتظ مخيمات إدلب بالنازحين، ما يهددهم في حال تفشي الوباء

كما لفتت المصادر إلى أن غوطة دمشق الشرقية، لا سيما مدينة دوما، باتت بؤرة كبيرة للفيروس. ولفتت إلى «وجود عدد من المصابين توفوا بسبب عدم وجود أجهزة تنفس اصطناعية للحالات المتطورة». وأكدت المصادر أن عدد المصابين والمتوفين هو أضعاف ما يعلنه النظام السوري في وسائل إعلامه، مشيرة إلى أن عدداً من المصابين قضوا في منازلهم «بصمت»، بسبب عدم توفر الرعاية الصحية.

في موازاة ذلك، وفي المناطق التي تسيطر عليها فصائل المعارضة السورية و«هيئة تحرير الشام» في الشمال السوري، والتي ظلت خالية من الفيروس حتى وقت قريب، لا يبدو أن هناك كثير اهتمام لمواجهة كورونا من حكومتي «الإنقاذ» التابعة لـ«تحرير الشام»، و«المؤقتة» التابعة للائتلاف الوطني السوري، والمسؤولة بشكل مباشر عن منطقة عفرين وريفها شمال غربي حلب، ومنطقة واسعة من ريف حلب الشمالي والشمالي الشرقي، والمعروفة بـ«درع الفرات».

وفي هذا الصدد، طالب شمسي سركيس، وهو باحث سوري سابق في علوم الفيروسات والجينات، ومؤسس وكالة «سمارت» للأنباء، «الائتلاف» ورئاسة الحكومة المؤقتة، بـ«التحقيق في تصرفات وزير الصحة الحالي مرام الشيخ وعزله من منصبه، بعدما تبين من خلال التواصل معه لمدة 4 شهور لوضع خطة لمواجهة كوفيد - 19، أنه غير مستعد لتحمل أي مسؤولية، وغير جاهز لاتخاذ أي خطوة منطقية وجدية لحماية المدنيين في شمال غرب سورية»، وفق بيان صدر عن سركيس.

وسُجلت في الشمال السوري حتى يوم الجمعة (أول من أمس) 31 إصابة بكورونا، من دون تسجيل أي حالة وفاة بسبب الفيروس. وفي حديث مع «العربي الجديد»، أوضح سركيس وجود اختلاف بالإمكانات بين محافظة إدلب وريف حلب الشمالي، مشيراً إلى هذا الريف عملياً هو تحت السيطرة التركية، ما يعني أن حاله أفضل بسبب قدرة الحكومة التركية على تزويد المستشفيات هناك بالإمكانات الطبية المخصصة للفيروس، لا سيما أجهزة الكشف. كذلك أوضح أن عدد النازحين في المخيمات هو أقل في ريف حلب الشمالي منه في محافظة إدلب التي يخضع القسم الأكبر منها لسلطة «تحرير الشام»، مبيّناً أن عدد النازحين في المخيمات في إدلب نحو 950 ألف نازح، بينما هناك 250 ألف نازح في ريف حلب الشمالي، بحسب إحصائيات وزارة الصحة في الحكومة المؤقتة. ولفت سركيس إلى أن الجهاز الطبي في محافظة إدلب «ضعيف نتيجة القصف من قبل الروس والنظام السوري، فضلاً عن وجود عدد كبير من النازحين من مختلف المناطق السورية في بقعة جغرافية ضيقة جداً».

وحذّر الباحث السوري من تفشي الفيروس في محافظة إدلب، نتيجة الازدحام السكاني داخل المدن والبلدات وفي المخيمات، مشيراً إلى أن الأمم المتحدة وضعت خطة وقائية لمواجهة الفيروس «لم تضع في سلّم اهتماماتها الوضع في مخيمات النزوح في شمال سورية، في ظل غياب كل إجراءات الحماية الفردية والجماعية». ودعا في هذا الإطار إلى «وجوب تخصيص خيم من أجل عزل المصابين بالفيروس، مستغرباً في الوقت ذاته رفض وزارة الصحة في الحكومة المؤقتة «لعب دور قيادي لتنفيذ خطة الاستجابة المقررة من الأمم المتحدة»، مكرراً المطالبة بإجراء تحقيق من قبل «الائتلاف الوطني السوري» حيال ذلك.

إضاءة

30 عاماً على غزو الكويت: سقوط المخاوف

الكويت ـ **خالد الخالدي**

بعد 30 عاماً على الغزو العراقي للكويت الذي قاده الرئيس العراقي الراحل صدام حسين في 2 أغسطس/آب 1990، يعمل البلدان اليوم، على إزالة ما تبقى من مخلفات ذلك الغزو، لينجحا خلال السنوات الأخيرة في نسج تفاهمات عدة، خصوصاً في ظلّ سياسة عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى الذي تعتمدها السلطات الكويتية، فيما يبقى ملف الأسرى والكشف عن مصيرهم، من أبرز القضايا العالقة، والتي لا تزال من دون حلّ حتى اليوم. وأدّى الغزو العراقي للكويت في ذلك العام إلى احتلال هذه الدولة بأكملها، ومقتل الآلاف من الكويتيين، وتهجير مئات الآلاف منهم، قبل أن ينتهي بتدخل تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة في العام 1991، وفرض حصار اقتصادي خانق على العراق، لم ينته سوى في العام 2003، مع الغزو الأميركي لهذا البلد، وإسقاط نظام صدام حسين.

عقود من التوتر

وعاش العراق والكويت قبل الغزو في العام 1990، عقوداً طويلة من التوتر السياسي، بسبب الاختلاف على المناطق الحدودية، وذلك على الرغم من وجود روابط عائلية وقبلية ودينية بين البلدين. وادعى ملك العراق غازي بن فيصل في العام 1933، تبعية الكويت لبلده، مطالباً بضمّها، وأعاد الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم هذه الادعاءات، مطالباً المجتمع الدولي بعدم الاعتراف باستقلال الكويت في العام 1961، ومهدداً بغزو هذا البلد. لكن الأمور اختلفت تماماً بعد ترسيم الحدود الجغرافية بين البلدين بشكل نهائي، وإسقاط نظام صدام حسين، إذ يحظى البلدان اليوم بعلاقات سياسية ودبلوماسية جيدة، وتحرراً من «مخاوف الماضي»، وفق ما قال رئيس الوزراء العراقي الحالي مصطفى الكاظمي خلال زيارة وزير الخارجية الكويتي الشيخ أحمد الناصر الصباح إلى بغداد في يونيو/ حزيران الماضي. ويحاول البلدان إزالة ما تبقّى من مخلفات الغزو، والذي لم يؤد فقط إلى تدمير أجزاء واسعة من الكويت وحرق جزء كبير من آبارها النفطية، وتحميلها خسائر اقتصادية ثقيلة تجاوزتها بعد سنوات، بل أدى أيضاً إلى خسائر كبيرة لحقت بالجيش العراقي وبأسلحته وعتاده، بالإضافة إلى الدمار الذي لحق بمناطق واسعة في جنوب العراق، بعد ما عرف بـ«الانتفاضة الشعبانية» في العام 1991.

وأسرت القوات العراقية لدى انسحابها من الكويت، أكثر من 600 كويتي، غالبيتهم من المدنيين وصغار السن، فيما تفيد معلومات غير مؤكدة، جاءت على لسان مقربين من نظام صدام حسين، أنه تم في وقت لاحق خلال التسعينيات من القرن الماضي، إعدام هؤلاء الأسرى وتوزيع جثثهم على مقابر جماعية متفرقة. ويعد ملف الأسرى أحد أبرز مخلفات الغزو، التي يسعى البلدان لإنهائها وتجاوزها، وعثرت الحكومة العراقية في يونيو/حزيران 2016 على مقبرة جماعية ضمّت رفات أكثر من 46 كويتياً جرى تسليمها إلى الكويت بشكل رسمي، فيما لا يزال مصير 366 كويتياً مجهولاً حتى الآن.

زاد التوتر بين البلدين بعد ترسيم الحدود (عصام السوداني/فرانس برس)

تفاهمات ووساطات

وتمكنت الكويت في ظلّ سياسة الوساطة والحياد التي يتّبعها أمير البلاد الحالي الشيخ صباح الأحمد الصباح، والذي كان سابقاً وزيراً للخارجية، من نسج تفاهمات مع كافة رؤساء الوزراء العراقيين الذين تقلدوا مناصبهم في سنوات ما بعد الاحتلال الأميركي، كما أنها تحولت من دولة عدوة للعراق، إلى دولة وسيطة بينه وبين دول الخليج الأخرى التي تتصادم مع المحور الإيراني في المنطقة.

وساهمت الكويت أكثر من مرة في تقريب وجهات النظر بين العراق والسعودية، وإنهاء أزمات سياسية عالقة بين البلدين بفعل سياسة صراع المحاور في المنطقة، ووقوف البلدين على النقيض من الآخر. كما تتبع الكويت سياسة النأي وعدم التدخل بالشأن السياسي العراقي، كما أن القيادة السياسية في الكويت وجّهت إعلامها بعدم التدخل في الشأن الداخلي العراقي بقدر الإمكان. وتمكنت الكويت من حشد المجتمع الدولي لدعم العراق خلال مؤتمر الكويت لإعادة إعمار العراق مطلع العام 2018، حيث بلغت التعهدات المالية للدول التي شاركت في المؤتمر أكثر من 30 مليار دولار لإعادة إعمار المدن المحررة من تنظيم «داعش». كما قامت الكويت بتقديم منح صحية بقيمة 100 مليون دولار للعراق، وافتتحت مدارس ومعاهد تعليمية في كافة أنحاء البلاد، مع التساهل في ملف تعويضاتها المستحقة على العراق بعد غزو العام 1990.

وبعد سنوات طويلة من الحروب والدماء والصراعات الحدودية، يبدو أن البلدين قد استوعبا عدم إمكانية إلغاء أي منهما للآخر، وفق ما يقول مراقبون سياسيون، وقررا العمل بشكل مشترك على مواجهة الأزمات والتحديات في المنطقة، في وقت تدق فيه قوى إقليمية ودولية طبول الحرب. وعلى الرغم من وجود خلافات حول الممرات المائية بين الكويت والعراق، إلا أنهما استطاعا تطوير آلية تمكنهما من التفاهم وفق اللجان المشتركة والمباحثات السياسية، بعيداً عن استخدام القوة أو العنف.

شرق غرب

الجزائر: تبون يعين 55 وسيطاً للجمهورية

عين الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون (الصورة)، أمس السبت، وسطاء الجمهورية في الولايات الـ48 بالإضافة إلى سبع مقاطعات، وسط انتقادات حادة لهذا القرار الذي سيكلف الخزينة أعباء مالية. وعين تبون 55 عضواً في هيئة وسيط الجمهورية، يعملون تحت رئاسة الوسيط العام للجمهورية

كريم يونس، وسيكون لهم مقر في كل ولاية للاستماع إلى شكاوى وتظلمات المواطنين ضد الإدارات والهيئات الحكومية والأمنية.

(العربي الجديد)

النظام السوري يقصف إدلب

قصفت قوات النظام السوري مناطق في جنوب إدلب أمس السبت، وذلك إثر رد فصائل المعارضة على خرق تلك القوات المتكرر لاتفاق وقف إطلاق النار، ما تسبب في مقتل وإصابة عدد من عناصر النظام. وقالت مصادر محلية إن قوات النظام قصفت بلدات وقرى الفطيرة وكنصفرة وسفوهن وفليفل والحلوبة في ريف إدلب الجنوبي، من دون التبليغ عن وقوع خسائر في الأرواح.

(العربي الجديد)

الأسد يحث جيشه على مواصلة الحرب

حث رئيس النظام السوري بشار الأسد، أمس السبت، جيشه على مواصلة الحرب على ما سماه الإرهاب والاحتلال. وقال إن «ما حققه الجيش خلال السنوات التسع الماضية كان كبيراً بإنجازاته، وعظيماً بانتصاراته». وأضاف، في الذكرى الـ75 لتأسيس «الجيش» السوري، أن رهان البعض على «تطويع إرادتكم والنيل من عزيمتكم قد فشل». في غضون ذلك، تتواصل الحملة الأمنية لاستخبارات النظام التي تستهدف ضباطاً وعناصر في قوات النظام بالإضافة لأشخاص يعملون ضمن منشآت ومؤسسات تعود ملكيتها لرامي مخلوف، ابن خال رئيس النظام، وفق المرصد السوري لحقوق الإنسان.

(العربي الجديد)

أنقرة: تحيّيد 6 من «الكردستاني» شمالي العراق

أعلنت وزارة الدفاع التركية، أمس السبت، تحييد 6 عناصر من حزب العمال الكردستاني في منطقة قارا شمالي العراق. وذكرت وزارة الدفاع التركية في بيان، أن «القوات المسلحة أجرت بالتنسيق مع المخابرات، عملية في منطقة قارا حددت بموجبها مواقع الإرهابيين»، مضيفة أن «سلاح

الجو التركي نفّذ غارة على الأهداف المحددة، حيّد فيها 6 إرهابيين».

(الأناضول)

تركيا وأذربيجان تواصلان مناورات «النسر»

واصلت القوات التركية والأذرية مناوراتها البرية والجوية المشتركة في أذربيجان. وكانت المناورات انطلقت في 29 يوليو/ تموز الماضي، وتحمل اسم «النسر». وذكرت وكالة «الأناضول» أن القوات المشاركة بالمناورات في منطقة نخجوان نفذت عمليات تحاكي موقع معركة حقيقيا، وذلك بمشاركة عدد كبير من الدبابات والمدرعات والمقاتلات والمروحيات. وتأتي المناورات في ظل تصاعد التوتر بين أذربيجان وأرمينيا، وتبادل القصف المدفعي بينهما.

(الأناضول)

الحدث

اشتباكات في عدن وأبين بعد يومين فقط من اتفاق الحكومة والانفصاليين

المحاصصة السعودية الإماراتية بخطر

بعد يومين فقط من الاتفاق على آلية تنفيذية لتطبيق اتفاق الرياض بين الحكومة اليمنية و«المجلس الانتقالي الجنوبي»، شهدت محافظتا أبين وعدن اشتباكات الجمعة بين الطرفين، أظهرت هشاشة الاتفاق الجديد وطرحت أكثر من علامة استفهام حول إمكانية نجاح السعودية والإمارات في فرض صفقتهما الجديدة للمحاصصة

عدن ـ **العربي الجديد**

تُقدّم الاشتباكات المسلحة التي شهدتها محافظة أبين جنوبي اليمن بين القوات الحكومية ومسلحي «المجلس الانتقالي الجنوبي»، إضافة إلى المواجهة المحدودة في عدن، مساء الجمعة، صورة عن التحديات الكبيرة التي تواجه تطبيق التوافقات الجديدة التي دفعت إليها السعودية والإمارات بين الشرعية اليمنية والانفصاليين لتطبيق اتفاق الرياض، ودفع «الانتقالي» للعودة عن مشروع «الإدارة الذاتية»، وهو توافق جاء أقرب إلى محاصصة سعودية إماراتية لتقاسم النفوذ جنوبي اليمن، كانت أبرز صورها حكومة جديدة برئاسة معين عبد الملك. غير أن هذه التسوية اصطدمت بالتوترات الميدانية، لتصبح مهددة بشكل سريع، وذلك على الرغم من حديث السلطات عن سعي كل الأطراف لتسريع تنفيذ الاتفاق. وفي تطور لافت، تجددت الاشتباكات المسلحة، أول من أمس الجمعة، بين قوات الحكومة ومسلحي «الانتقالي» المدعوم إماراتياً، في محافظة أبين، وذلك بعد يومين فقط من إعلان السعودية آلية لتسريع تنفيذ اتفاق الرياض. ونقلت وكالة «الأناضول» عن مصدر محلي في مدينة زنجبار عاصمة أبين، أن «القوات الحكومية ومسلحي الانتقالي» تبادلا القصف المدفعي في منطقة الطرية شمال زنجبار». وأضاف المصدر، أن دوي القذائف والقصف المتبادل سمع بشكل واضح في أرجاء زنجبار. من جهته، قال المتحدث باسم قوات «الانتقالي» محمد النقيب، عبر حسابه على «تويتر»، إن ما سماها «المليشيات الإخوانية الإرهابية» (في إشارة إلى القوات الحكومية)، شنت هجوماً على مواقعهم بالقطاع الأوسط في جبهة أبين. وأشار النقيب إلى أنه «تم التصدي للهجوم وتكبيد المهاجمين خسائر فادحة». وشهدت أبين منذ 11 مايو/أيار الماضي، معارك ضارية بين القوات الحكومية الانفصاليين، قبل أن تتوقف نهاية يونيو/حزيران الماضي، بموجب اتفاق تهدئة بوساطة من السعودية. وفي سياق متصل، قُتل مسلحان وأصيب 4 آخرون من «المجلس الانتقالي» الجمعة، خلال عملية دهم لمنزل قائد عسكري حكومي في محافظة عدن. وقال مصدر عسكري في الحكومة لـ«الأناضول»، إن «مسلحين من مليشيا الانتقالي قُتلا خلال عملية دهم لمنزل علي البدوي، قائد كتيبة «البدوي أصيب في الاشتباكات، إلا إن مليشيا الانتقالي لم تتمكن من اعتقاله». من جهته، أعلن «اللواء العاصفة» التابع لـ«الانتقالي»، في بيان، مقتل اثنين من فيما بعد أصدقاء له من الحي، ما أدى إلى مقتل جنديين من قوات الانتقالي، وإصابة 4 آخرين بجروح مختلفة». وأوضح أن «البدوي أصيب في الاشتباكات، إلا إن مليشيا الانتقالي لم تتمكن من اعتقاله». من جهته، أعلن «اللواء العاصفة» التابع لـ«الانتقالي»، في بيان، مقتل اثنين من مسلحيه، وإصابة 4 آخرين، «في عملية دهم لوكر يتبع تنظيم القاعدة في عدن». على الرغم من ذلك، تحاول الشرعية اليمنية الترويج لأجواء إيجابية بعد الاتفاق على الآلية التنفيذية لتطبيق اتفاق الرياض. وفي هذا السياق، أكد رئيس الوزراء معين عبد الملك، والمكلف تشكيل الحكومة الجديدة، حرص الجميع على المضي في تنفيذ الآلية المتوافق عليها، والبدء فعلياً بذلك من خلال تكليف رئيس الحكومة وتعيين محافظ ومدير أمن لمحافظة عدن، تمهيداً للانتقال للخطوات اللاحقة وفق الجدول الزمني المحدد. وأشار عبد الملك، خلال اتصال هاتفي أمس مع الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي نايف الحجرف، بحسب وكالة الأنباء اليمنية «سبأ»، إلى «جسامة التحديات الماثلة أمام الحكومة الجديدة، والإرادة السياسية القوية بدعم من الأشقاء والأصدقاء لتجاوزها وتخفيف معاناة الشعب اليمني وتحقيق الاستقرار والسلام الذي ينشده»، منوهاً بـ«الجهود الكبيرة والدعم اللامحدود من الأشقاء في السعودية لتوحيد الجهود في معركة اليمن المصيرية والوجودية للحفاظ على هويتها العربية وإجهاض المشروع الإيراني عبر وكلائه من مليشيا الحوثي الانقلابية».

من جهته، أكد الحجرف التعويل على دور حكومة الكفاءات السياسية الجديدة المزمع تشكيلها ورئيسها في توحيد الصف الوطني اليمني لاستكمال استعادة الدولة وإنهاء الانقلاب الحوثي المدعوم إيرانياً، مثمنا الجهود التي بذلتها السعودية في التوصل إلى آلية لتسريع وتفعيل تنفيذ اتفاق الرياض. كما أكد حرص مجلس التعاون على استعادة الأمن والاستقرار في اليمن وعودته القوية عضواً فاعلاً في محيطه الخليجي والعربي، ودعم المجلس لجهود الأمم المتحدة الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي شامل للأزمة اليمنية وفق مرجعيات الحل السياسي الثلاث المتوافق عليها.

مقابل ذلك، بدأت تبرز اعتراضات على الاتفاق الجديد، إذ دعا المجلس الأعلى للحراك الثوري لتحرير واستقلال جنوب اليمن (تنظيم جنوبي رئيسه فؤاد راشد معارض للتحالف السعودي الاماراتي)، إلى رفض ما وصفها بالإملاءات، في إشارة إلى اتفاق الرياض وآليته التنفيذية الجديدة (التي وقعت بعد مفاوضات فندق «ريتز كارلتون»)، بحسب قناة «الجزيرة». واتهم المجلس، التحالف السعودي الإماراتي بمحاولة فرض اجندات تتناقض مع مشروع القضية الجنوبية.

هذه التطورات تطرح أكثر من تساؤل حول إمكانية تطبيق الآلية الجديدة لتنفيذ اتفاق الرياض الموقع في 5 نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، بين الحكومة اليمنية و«الانتقالي»، لمعالجة الأوضاع في الجنوب. وتضمنت الآلية تخلي المجلس عن «الإدارة الذاتية» للمحافظات الجنوبية التي أعلنها في إبريل/نيسان الماضي، وتشكيل حكومة كفاءات مناصفة بين الجنوب والشمال اليمني، ووقف إطلاق النار في عدة جبهات، من أهمها أبين.

ونجحت الرياض بعد أسابيع طويلة من المفاوضات، في دفع الحكومة والانفصاليين، إلى الموافقة على الآلية الجديدة بعد تعثر تطبيق اتفاق الرياض جراء محاولات «الانتقالي» تمديد سيطرته جنوبي اليمن وطرد الحكومة من مناطقها، غير أن الاتفاق الجديد عكس تعمق المحاصصة الإماراتية السعودية في جنوب اليمن، على حساب سلطة الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي. وباتت العاصمة اليمنية المؤقتة عدن تحت قبضة «المجلس الانتقالي»، بشكل شرعي، وليس عبر الانقلابات، وذلك بعد تعيين هادي قياديين انفصاليين في منصب محافظ عدن ومدير الشرطة، فيما حافظت السعودية على معين عبد الملك، الذي يوصف بأنه أحد رجالها في اليمن، في منصب رئيس الوزراء خلال المرحلة التوافقية.

تبادل القصف شمال زنجبار بين القوات الحكومية والانفصاليين

عبد الملك: الجميع حريصون على تنفيذ الآلية الجديدة

تراجع الانفصاليون عن مشروع «الإدارة الذاتية» (بيل حسن/فرانس برس)

قصف في مأرب والحديدة

ذكرت وكالة «سبأ» التابعة للحوثيين أن قوات التحالف السعودي الإماراتي واصلت أمس السبت خرق اتفاق وقف إطلاق النار في محافظة الحديدة، وقصفت بالمدفعية منطقة القرشية في مديرية بيت الفقيه، وشارع الـ50 وكلية الهندسة والضيباني في مدينة الحديدة، إضافة إلى قصف صعدة. كما أشارت إلى أن طيران التحالف شن أربع غارات على مديريتي مدغل ومجزر في محافظة مأرب، وغارتين على منطقة الخنجر في مديرية خب والشعف في محافظة الجوف.

متابعة

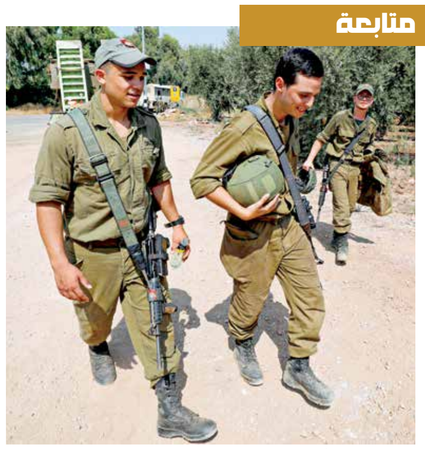

إسرائيلي في خروة حشد قواتها (فرانس برس)

لبنان متمسك بالقرار 1701... والاحتلال يحشد

أكد الرئيس اللبناني ميشال عون، تمسك لبنان بالقرار 1701، وفي الوقت ذاته بعدم التهاون في الدفاع عن البلاد، وسيادتها في مواجهة خروقات إسرائيل، التي نصب جيشها صواريخ أرض - أرض متوسطة المدى ووجّهها نحو لبنان. وقال عون، في كلمة متلفزة وجهها أمس السبت لمناسبة عيد الجيش، وذلك بعد إلغاء قيادة الجيش الاحتفال بالمناسبة بسبب تفشي وباء كورونا، إن «إسرائيل تخرق بوتيرة متصاعدة القرار 1701، وتتوالى اعتداءاتها على لبنان. ومع تأكيد حرصنا على الالتزام بهذا القرار وبحل الأمور المتنازع عليها برعاية الأمم المتحدة، إلا أننا ملزمون أيضاً بالدفاع عن أنفسنا وعن أرضنا ومياهنا وسيادتنا، ولا تهاون في ذلك». وأضاف: «واجبكم أن تظلوا العين الساهرة على السيادة اللبنانية في وجه الأطماع الإسرائيلية، وعين أخرى على الحدود والداخل منعاً لتسلل الإرهاب إلينا مجدداً. فمن طرد الإرهابيين من سهولنا وجبالنا لا يجب أن يسمح لهم بالعودة إليها متنكرين بلباس ومسمى آخر».

وقال عون: «لبنان يخوض اليوم حرباً من أشرس الحروب، ضد أكثر من عدو، منها الفساد المستشري، ومن يتلاعب بلقمة عيش المواطنين وضرب العملة الوطنية، ومن يطلق الشائعات لنشر اليأس، ويجول دول العالم محرضاً ضد وطنه وأهله وناسه، إضافة إلى فيروس كورونا. الانتصار في هذه الحرب هو على همتنا جميعاً دولة ومواطنين، لكل دوره، فإن أحسن القيام به يصبح الخلاص ممكناً. أما الوقوف جانباً وإطلاق النار على كل محاولات الإنقاذ، وتسجيل الانتصارات الصوتية، وخصوصاً ممن تهربوا من المسؤولية في خضم الأزمة فلا يسمن ولا يغني من جوع».

في غضون ذلك، يواصل الجيش الإسرائيلي حشد قواته على الحدود مع لبنان. ونقلت قناة «الجزيرة» أمس السبت عن مصادر عسكرية قولها إن «إسرائيل نصبت صواريخ أرض ـ أرض متوسطة المدى، ووجهتها صوب لبنان، فضلاً عن عشرات القطع الحربية التي نشرت في الجليل الأعلى والجولان السوري المحتل». وأوضحت أن الجيش الإسرائيلي في ذروة حشد قواته ومدفعيته على الحدود مع لبنان وعلى الجبهة مع الجولان. وأضافت أن «الجيش الإسرائيلي أقام عشرات القواعد العسكرية في الجبال والأودية، ووضع فيها مدفعية موجهة نحو لبنان، وهي من النوع المتطور والحديث والقادر على بلوغ مدى يصل إلى نحو 40 كيلومتراً». ونقلت عن مصدر عسكري إسرائيلي قوله إن قوات الاحتلال نصبت أيضاً صواريخ أرض - أرض يصل مداها إلى 80 كيلومتراً. وكان الجيش الإسرائيلي قد أعلن، الأسبوع الماضي، تعزيز قواته قرب الحدود اللبنانية، تحسباً لهجمات توعد «حزب الله» بتنفيذها، رداً على مقتل أحد عناصره في غارة جوية منسوبة إلى إسرائيل قرب دمشق، في 20 يوليو/ تموز الماضي. وقد تقدم لبنان بشكوى إلى الأمم المتحدة على خرق الاحتلال قرار مجلس الأمن 1701، الذي يدعو إلى وقف كل العمليات القتالية بين لبنان وإسرائيل. وذكرت الوكالة الوطنية اللبنانية للإعلام أن «العدو الإسرائيلي أطلق منطاداً تجسسياً فوق بلدة حولا الحدودية المحاذية للأراضي المحتلة عند نقطة العباد، لمدة 15 دقيقة».

(العربي الجديد، الأناضول)

شرق غرب

هونغ كونغ: أوامر باعتقال منفيين

كشفت مذكرات اعتقال صدرت في هونغ كونغ أن المنفى وامتلاك جنسية أجنبية لا يحميان من قانون الأمن القومي الجديد الذي فرضته الصين. وقال المعارض صامويل تشو، الذي يحمل الجنسية الأميركية، أول من أمس الجمعة، إنه علم بأنه مطلوب بتهم «التحريض على الانفصال والتواطؤ مع قوى أجنبية»، وذلك بعد تأكيد وسائل إعلام صينية أن شرطة هونغ كونغ أمرت باعتقال 6 ناشطين مؤيدين للديمقراطية يعيشون في المنفى. وقال تشو «لن أكون آخر مواطن غير صيني يتم استهدافه».

(فرانس برس)

جونسون يعين شقيقه في مجلس اللوردات

منح رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون (الصورة)، شقيقه جو، مقعداً في مجلس اللوردات، في مكافأة حرم منها

رئيس مجلس العموم السابق جون بركو. وتضم لائحة الأعضاء الـ36 الجدد في المجلس عدداً كبيراً من مؤيدي «بريكست» وشخصيات من حزب المحافظين، بينهم وزير المالية السابق فيليب هاموند. كما تضم اللائحة فيليب ماي، زوج رئيسة الوزراء السابقة تيريزا ماي، تقديراً «لخدمته السياسية»، ورجل الإعمال البريطاني الروسي الأصل يفغيني لبيديف.

(فرانس برس)

إدانة صينية لتعليق ألمانيا معاهدة تسليم المطلوبين

دانت سفارة الصين في ألمانيا، تعليق برلين لمعاهدة تسليم المجرمين مع هونغ كونغ، في خطوة قالت ألمانيا إنها رد على تأجيل انتخابات في المدينة. وقالت السفارة أول من أمس الجمعة، إن هذا التعليق يمثل خرقاً للقانون الدولي والمبادئ الأساسية للعلاقات الدولية، وتدخلاً صارخاً في الشؤون الداخلية للصين، مبدية «استياء قويا واعتراضاً شديدا» على الخطوة، ومؤكدة أنها «تحتفظ بحق الرد».

(رويترز)

يساريو المغرب يريدون لجنة مستقلة للانتخابات

انضمت فيدرالية اليسار الديمقراطي إلى القوى المغربية التي تدفع في اتجاه إبعاد وزارة الداخلية عن الإشراف عن الانتخابات المنتظر تنظيمها في 2021، وذلك بعد أن طالبت باستحداث لجنة وطنية مستقلة لهذا الغرض. وطالبت الفيدرالية، في مذكرة سلمتها إلى وزير الداخلية المغربي، عبد الوافي

لفتيت (الصورة)، بأن تتشكل اللجنة من أشخاص مشهود لهم بالنزاهة والاستقامة، وتضم في عضويتها الأحزاب السياسية والنقابات والهيئات المهنية.

(العربي الجديد)

إسقاط حكم الإعدام بحق منفذ اعتداءات بوسطن

أسقطت محكمة استئناف اتّحادية في بوسطن، أول من أمس الجمعة، حكماً بالإعدام كان صدر بحق جوهر تسارنايف، منفذ اعتداء ماراثون بوسطن في 2013، والحالت القضيّة على محكمة أخرى لعقد جلسات من أجل البت في حكم جديد. وكان محامو تسارنايف طالبوا بمحاكمة جديدة، فيما أكدت المحكمة أن الأخير سيظل محكوماً عليه، بالحدّ الأدنى، بالسّجن مدى الحياة.

(فرانس برس)

تقرير

السودان «ملتزم» إغلاق ملف دعم الإرهاب

يواصل السودان العمل لرفع اسمه عن اللائحة الأميركية للدول الراعية للإرهاب، بهدف الانخراط مجدداً في المجتمع الدولي، ورفع العقوبات عنه

الخرطوم ـ **عبد الحميد عوض**

ما زالت الحكومة السودانية تضع، منذ تشكيلها في أغسطس/آب الماضي، ملف رفع اسم الخرطوم من قائمة الدول الراعية للإرهاب على رأس أولوياتها، كمدخل للخروج من حالة العزلة الدولية التي فرضت على البلاد في سنوات الرئيس المعزول عمر البشير، وللحصول على دعم دولي لإصلاح الاقتصاد المتردي. ورحب مجلس الوزراء السوداني، أمس السبت، بتصريحات أدلى بها وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو، أمام لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس الخميس الماضي، والتي كرر فيها تأكيد رغبة الإدارة الأميركية شطب اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب. وكانت وزارة الخزانة الأميركية قد أعلنت، في 8 مارس/ آذار الماضي، أن «رفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب مسألة وقت». يُذكر أن الإدارة الأميركية وضعت في عام 1993 اسم السودان ضمن قائمة الدول الراعية للإرهاب، بعد اتهامه بدعم وإيواء جماعات مصنفة إرهابياً، على رأسهم أسامة بن لادن. وأشاد مجلس الوزراء السوداني، في بيان أمس، «بدعوة وزير الخارجية الأميركي لدعم فرصة التحول الديمقراطي في السودان، وبناء دولة ديمقراطية، الأمر الذي يؤدي إلى بروز فرص مماثلة على المستوى الإقليمي». وكان رئيس مجلس السيادة الانتقالي عبد الفتاح البرهان، قد بحث الموضوع مع بومبيو، في 27 إبريل/ نيسان الماضي.

كما أشادت الحكومة «بدور لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس الأميركي والسيناتور كريس كونز لحثهم الإدارة الأميركية على تقديم الدعم للحكومة المدنية واقتناص هذه الفرصة للتقدم بالعلاقات الثنائية إلى الأمام». وأبدى مجلس الوزراء «استعداده لمواصلة العمل مع الإدارة الأميركية في شطب السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب والدخول في علاقة شراكة تفيد البلدين». وجدد رئيس الوزراء عبد الله حمدوك، بحسب البيان، «التزام الحكومة السودانية بمواصلة الجهود مع كل الأصدقاء في الولايات المتحدة وخارجها لإغلاق هذا الملف وإعادة استيعاب السودان بالكامل في المجموعة الدولية». وكان بومبيو أعلن، الخميس الماضي، أنه أجرى الأربعاء «محادثة هاتفية ممتازة» مع حمدوك. وأضاف، خلال مؤتمر صحافي في واشنطن: «نحن نعمل من كثب معه، في محاولة للتوصل إلى حل وإلى نتيجة جيدة للقادة الجُدد وللسودانيين». وتعليقاً على احتمال إزالة السودان من اللائحة السوداء، قال بومبيو «الذي آمل في أن هذا قد يحدث في الأسابيع المقبلة».

في المقابل، قالت وزيرة الخارجية السودانية أسماء محمد عبد الله (شملها تعديل حكومي لكنها تصرف أعمال الوزارة)، في مقابلة مع وكالة «فرانس برس»، الثلاثاء الماضي، إن الخرطوم تقترب من اتفاق مع واشنطن بشأن تعويض ضحايا تفجيري السفارتين الأميركيتين في كينيا وتنزانيا في عام 1998. وأوضحت أنه يجري «هذه الأيام وضع اللمسات الأخيرة في ملف تسوية تعويضات ضحايا تفجيري السفارتين»، مضيفة أن «السودان يكون بذلك أوفى بكل متطلبات رفع اسمه من قائمة (الولايات المتحدة) الدول الراعية للإرهاب». ووقعت الحكومة السودانية، مطلع إبريل/ نيسان الماضي، اتفاق تسوية مع أسر ضحايا المدمرة الأميركية «يو أس كول» التي فُجّرت قبالة ميناء عدن عام 2000، في عملية أدت إلى مقتل 17 من بحارتها. ومنذ عام 1993 تضع واشنطن الخرطوم على لائحتها للدول الراعية للإرهاب، بسبب علاقتها بتنظيمات «إسلامية إرهابية»، بينها تنظيم «القاعدة» الذي أقام زعيمه السابق أسامة بن لادن في السودان. يذكر أن إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، رفعت في 6 أكتوبر/تشرين الأول 2017، عقوبات اقتصادية وحظراً تجارياً كان مفروضاً على السودان منذ 1997. لكن واشنطن لم ترفع اسم السودان من قائمة «الدول الراعية للإرهاب»، المدرج منذ 1993، بسبب وجود بن لادن في أراضيه.

وكانت وزارة العدل السودانية ذكرت، في بيان في فبراير/شباط السوداء، قال بومبيو «الذي آمل في أن هذا قد يحدث في الأسابيع المقبلة».

«جزء من جهود السودان لشطب اسمه من قائمة الدول الراعية للإرهاب». وأضافت «تم التأكيد فيه (الاتفاق) صراحة على عدم مسؤولية السودان عن هذه الحادثة أو أي حادثة أو أفعال إرهاب أخرى، وأن الحكومة السودانية دخلت في هذه التسوية بغرض استيفاء الشروط التي وضعتها الإدارة الأميركية لحذف اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب». كما أن حمدوك كان دافع عن الاتفاق، معتبراً أن الإجراء السفارتين»، مضيفة أن «السودان يكون بذلك أوفى بكل متطلبات رفع اسمه من قائمة الدول الراعية للإرهاب». طبقاً للقوانين الأميركية التي تمنح حصانة للدول غير المصنفة إرهابياً.

الخرطوم مستعدة للدخول في علاقة شراكة تفيد البلدين

وقّعت الخرطوم في إبريل اتفاق تسوية مع أسر ضحايا «كول» (Getty)

رصد

إيران: اعتقال زعيم مجموعة «إرهابية»

أعلنت طهران أمس السبت عن اعتقال زعيم مجموعة إيرانية معارضة، متهمة بالإرهاب، ومقرها في الولايات المتحدة، موجهة اتهامات جديدة لواشنطن

طهران ـ **العربي الجديد**

أعلنت إيران أمس السبت عن تنفيذ عملية اعتقال لزعيم مجموعة إرهابية، وذلك في أوج التصعيد مع الولايات المتحدة، مستغلة الحدث لتوجيه الاتهامات مجدداً إلى واشنطن بدعم مجموعات وصفتها بـ«التخريبية». ولم يوضح بيان صادر عن وزارة الأمن الإيرانية تاريخ أو مكان توقيف زعيم المجموعة، المؤيدة للملكية، متعهدة بالكشف عن التفاصيل في وقت لاحق.

وأعلنت وزارة الأمن الإيرانية، أمس، اعتقال زعيم «مجموعة تندر الإرهابية»، التي قالت إنها كانت تدير من الولايات المتحدة «عمليات مسلحة وتخريبية في داخل إيران». وذكرت الوزارة في بيان أن زعيم المجموعة يدعى جمشيد شارمهد، مؤكدة أن اعتقاله تم «في عملية معقدة»، من دون الكشف عن طريقة ومكان استدراجه واعتقاله. وأكدت الوزارة عزمها «الإعلان عن تفاصيل أكثر حول هذه العملية الناجحة»، خلال المرحلة المقبلة، متهمة شارمهد بالتخطيط لعملية تفجير حسينية «سيد الشهداء» في مدينة شيراز جنوبي البلاد، في عام 2008، والذي خلّف 14 قتيلاً و215 جريحاً. وبحسب الوزارة، فإن المجموعة التي ترأسها شارمهد «كانت بصدد تنفيذ عمليات كبيرة عدة خلال الأعوام الأخيرة، منها تفجير سدّ سيوند في شيراز، وتفجير قنابل سيانيد وتفجير قبر الإمام الخميني خلال احتفال عام»، إلا أنها أكدت إحباط هذه العمليات.

وكان شارمهد يدير إذاعة «تندر» قبل اعتقاله. وتأسست مجموعة «تندر» المعارضة، التابعة للجمعية الإيرانية الملكية، ومقرها ولاية كاليفورنيا الأميركية، في عام 2004، على يد مواطن إيراني يدعى فتح الله منوچهري، معروف بـ«فرود فولادوند»، الذي أعلن أن هدفه هو إسقاط نظام الجمهورية الإسلامية في إيران، مؤسسا قناة «بور تي في» المعارضة لنشر أفكار ومواقف الجمعية. واختفى فولادوند في عام 2006، بشكل مفاجئ، برفقة شخصين آخرين، ولم يتضح بعد مصيرهم، لكن وسائل إعلام إيرانية معارضة نقلت عن ابنه أن الرجل اختطف في ولاية كاليفورنيا الأميركية، ونقل إلى داخل إيران. وكانت «تندر» قد تبنت مسؤولية تفجير شيراز في عام 2008، مشيرة إلى أنها قامت يوم 14 يوليو/ تموز 2019 بتفجير حوزة «خاتم الأنبياء» الدينية في المدينة.

وكانت السلطات الإيرانية قد أعلنت خلال احتجاجات عام 2009، التي أعقبت الإعلان عن نتائج انتخابات الرئاسة، اعتقال عدد من أعضاء الجمعية، لتحاكم خلال صيف العام ذاته 3 أشخاص، قالت إنهم متنمون إليها، وقامت بإعدامهم بعد إدانتهم وإصدار السلطة القضائية الإيرانية حكماً بذلك. وأفادت هذه السلطات حينها بأن المدانين، وهم محسن إسلاميان وعلي أصغر باشتار وروزبيه يحيى زاده، تلقوا أوامر من «عميل لوكالة سي آي أيه» (وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية) بمحاولة اغتيال مسؤول رفيع في إيران، ودينوا بتهمة «المحاربة» (أي محاربة الله) و«الإفساد في الأرض». كذلك أعدمت مدانَين آخرين ضمن المجموعة ذاتها في 2010 «اعترفا بحيازة متفجرات والتخطيط لاغتيال مسؤولين».

وتعليقاً على اعتقال شارمهد، استغل المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، عباس موسوي، التطور، لمهاجمة الولايات المتحدة، قائلاً إن الإدارة الأميركية «تعلن أنها تقف إلى جانب الشعب الإيراني، لكنها تؤوي إرهابيين معروفين، وأناساً تبنوا مسؤولية عمليات إرهابية عدة داخل إيران، وأياديهم ملطخة بدماء المواطنين الإيرانيين الأبرياء»، متهماً واشنطن بـ«تقديم كافة أنواع الدعم» لهم. ومن هذا المنطق، أعلن موسوي احتجاج بلاده «الشديد» على سياسات الولايات المتحدة، داعياً إياها إلى «تحمل مسؤولية دعم هذه المجموعة الإرهابية ومجموعات أخرى وجناة يقودون عمليات تخريبية ومسلحة وإرهابية ضد الشعب الإيراني من داخل أميركا».

اعتقلت السلطات عدداً من أعضاء الجمعية بعد احتجاجات 2009 (Getty)

خاص

فيما تتحضّر مصر لانتخابات مجلس الشيوخ الأسبوع المقبل، الذي يستكمل معه الرئيس عبد الفتاح السيسي إعادة هيكلة السلطتين التشريعية والتنفيذية، طفت أخبار مداولات لتعديل دستوري ثانٍ، بهدف حذف وتعديل بعض المواد التي تشكل عبئاً على الممارسة العملية للنظام وتكبّل سياساته. وتستهدف المواد التي يجرى بحث تعديلها آلية تعديل الدستور نفسه، والرقابة على الإعلام، والانتخابات المحلية، وكذلك أسس تكوين الأحزاب، وهي مرحلة كانت متوقعة، في ظلّ معاداة السلطات لدستور 2014

دستور مصر

دائرة السيسي تستعد لموجة ثانية من التعديلات

القاهرة ـ **العربي الجديد**

مبكراً، وقبل إجراء انتخابات مجلس الشيوخ الصوري التي ستبدأ الأسبوع المقبل، بدأت الدائرة الخاصة بالرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، التخطيط لتعديل واسع على الدستور الحالي، كشفت مصادر سياسية وحكومية مطلعة لـ«العربي الجديد»، أن معالمه النهائية ربما ستظهر منتصف العام المقبل، بعد الانتهاء من انتخاب مجلس النواب الجديد، واكتمال الغرفتين البرلمانيتين، بتشكيلٍ موالٍ تماماً للنظام الحاكم.

ولا يقتصر التخطيط لهذا التعديل، على مناقشات داخلية بين أجنحة دائرة السيسي. فبحسب المصادر، دارت نقاشات بين تلك الأجنحة مع وزراء ومستشارين قانونيين ونواب في البرلمان وقيادات حزبية، حول المواد التي تتطلب تعديلاً جذرياً في الدستور، سواءً أكان طرح تعديلها من قبل خلال التحضير للاستفتاء السابق الذي أجري في إبريل/نيسان 2019، أم سيُقترح تعديلها للمرة الأولى.

وتتجه النقاشات إلى اعتبار أن الدستور بشكله الذي صدر فيه في العام 2014، ليس قابلاً للاستمرار، وهي رؤية السيسي الذي وجّه له انتقادات عديدة، ووصفه من قبل مراراً بـ«دستور النوايا الحسنة التي لا تكفي لبناء الوطن». وبناءً على ذلك، فإن إنجاز أولها العام الماضي، بإعادة تنظيم هيكل السلطتين التنفيذية والتشريعية كإتاحة بقاء السيسي في السلطة إلى العام 2030، وبسط سيطرته على القضاء واستحداث مجلس الشيوخ، فيما المرحلة الثانية آتية قريباً لا محالة، وستتضمن حذف وتعديل بعض المواد التي تشكل عبئاً على الممارسة العملية للنظام وتكبل سياساته، كما تسبب نوعاً من التناقض بين المواد القديمة والجديدة التي أدخلت في التعديل السابق.

وذكرت المصادر أن من بين المواد التي تتجه النقاشات لتعديلها، المادة 226 التي تنظم طريقة تعديل مواد الدستور، وتشترط تقديم التعديل من رئيس الجمهورية أو خُمس أعضاء مجلس النواب، وأن يذكر في الطلب المواد المطلوب تعديلها، وأسباب التعديل. ويهدف ذلك لتخفيف الإجراءات المشترطة، وهي أن يناقش مجلس النواب طلب التعديل خلال 30 يوماً من تاريخ تسلمه، ويصدر المجلس قراره بقبول طلب التعديل كلياً، أو جزئياً بأغلبية أعضائه. وإذا رُفض الطلب لا يجوز إعادة طلب تعديل المواد ذاتها قبل حلول دور الانعقاد التالي، وإذا وافق المجلس على طلب التعديل، يناقش نصوص المواد المطلوب تعديلها بعد 60 يوماً من تاريخ الموافقة، فإذا وافق على التعديل ثلثا عدد أعضاء المجلس، عرض على الشعب لاستفتائه عليه خلال 30 يوماً من تاريخ صدور هذه الموافقة، ويكون التعديل نافذاً من تاريخ إعلان النتيجة، وموافقة أغلبية عدد الأصوات الصحيحة للمشاركين في الاستفتاء.

والتعديل الأبرز المقترح في هذه المادة، هو حذف العبارة التي تنص على أنه «لا يجوز تعديل النصوص المتعلقة بإعادة انتخاب رئيس الجمهورية، أو بمبادئ الحرية، أو المساواة، ما لم يكن التعديل متعلقاً بالمزيد من الضمانات»، وذلك لإتاحة الفرصة مبكراً لبقاء السيسي في الحكم لما بعد العام 2030، لأن هذه المادة هي التي تمنع تجديد الانتخاب لأكثر من مرتين، كما تمنع وضع قيود يراها النظام ضرورية على بعض مواد الحريات.

ومن بين المواد المقترح تعديلها أيضاً، المادتان 70 و71 اللتان تمنعان الرقابة على الصحف ووسائل الإعلام أو مصادرتها أو إغلاقها أو وقفها، وتمنعان أيضاً توقيع عقوبة سالبة للحرية في الجرائم التي ترتكب بطريق النشر أو العلانية، وتعتبر المادتان حالياً معطلتين، وتخالفهما العديد من القرارات والأحكام الصادرة في القضايا خلال الفترة الأخيرة.

ومن المواد المستهدفة بالتعديل أيضاً المادة 74 الخاصة بالأحزاب وتكوينها، و75 الخاصة بالجمعيات الأهلية، و76 الخاصة بالنقابات المهنية والعمالية، وتتجه المقترحات إلى استحداث شروط يسمح تطبيقها المباشر بتصفية عدد كبير من الأحزاب السياسية القائمة، خصوصاً التي أشهرت في الفترة بين العامين 2011 و2013، أو التي تعجز عن توسيع عضويتها، بالإضافة إلى توسيع دور النقابات الرسمية وتقييد عمل النقابات المستقلة والوحدات النقابية العمالية.

وتقترح المناقشات الدائرة أيضاً تعديلاً شاملاً للمواد المنظمة للمحليات، لتصبح متكاملة مع التشريع الذي سيصدر لتنظيم انتخاب المجالس المحلية واختصاصاتها، مع إتاحة حلّ المجالس المحلية المنتخبة بقرار من رئيس الجمهورية، بعد استيفاء إجراءات حكومية معينة. وذكرت المصادر أنه سيتم حتماً إلغاء عدد من المواد، على رأسها المادة 241 التي كانت تلزم مجلس النواب في أول دور انعقاد له بعد نفاذ هذا الدستور، بإصدار قانون للعدالة الانتقالية يكفل كشف الحقيقة والمحاسبة، واقتراح أطر المصالحة الوطنية، وتعويض الضحايا، وذلك وفقاً للمعايير الدولية، والتي تجاهلها النظام لفصل تشريعي كامل.

وأوضحت المصادر أن تشكيل مجلس الشيوخ لن يكون له أي تأثير في عملية تعديل الدستور، لكن المناقشات حول التعديلات بدأت متزامنة مع الاستعدادات الرسمية لتشكيل القائمة الموحدة، واختيار مرشحي الأحزاب التابعة للاستخبارات والأمن الوطني، لأفتة إلى أن تعديلات 2019 الأمر الذي يرجّح معه استغراق عملية المداولة في التعديلات نحو عام آخر. وتخلو المواد المنظمة لمجلس الشيوخ في الدستور المعدل، من منحه أي سلطات مؤثرة، فهي تسند إليه «دراسة واقتراح ما يراه كفيلاً بتوسيد دعائم الديمقراطية ودعم السلام الاجتماعي والمقومات الأساسية للمجتمع وقيمه العليا، والحقوق والحريات والواجبات العامة، وتعميق النظام الديمقراطي وتوسيع مجالاته». وتعتبر هذه مجموعة من الألفاظ العمومية والإنشائية الفارغة التي سبق تضمينها في دساتير سابقة، بلا أي مردود على حياة المواطن المصري. كما تنص المواد على أن يؤخذ رأي المجلس في الاقتراحات الخاصة بتعديل الدستور، ومشروع الخطة العامة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومعاهدات الصلح، ما يعني أن صلاحياته تتوقف عند حدود إبداء الرأي لا أكثر.

ولا يدل على تهميش صلاحيات هذا المجلس الجديد أبلغ مما نصت عليه المادة 249 من أن يؤخذ رأيه في «مشاريع القوانين ومشاريع القوانين المكملة للدستور التي تحال إليه من رئيس الجمهورية أو مجلس النواب، وما يحيله رئيس الجمهورية إلى المجلس من مواضيع تتصل بالسياسة العامة للدولة أو بسياساتها في الشؤون العربية أو الخارجية»، ما يوضح أن صلاحياته ستكون أقل من مجلس الشورى في عهد الرئيس الراحل حسني مبارك، لأن دستور 1971، المعدل في العام 1980، كان يجعل عرض القوانين المكملة للدستور على مجلس الشورى إلزامياً، لكن الدستور الجديد يجعل هذا العرض اختيارياً.

ومنذ اقتراح إنشائه، ومن المتداول في الأوساط السياسية المصرية أن السبب الأساسي لتدشين مجلس الشيوخ هو مكافأة ومجاملة أكبر قدر من الأشخاص الذين يقدمون خدمات للنظام، لاستمرار استمالتهم والسيطرة عليهم، في محاولة لإعادة إنتاج تجربة مجلس الشورى في عهد نظام الرئيس المخلوع. ويعكس ذلك رغبة النظام في تهميش دور هذا المجلس وإبقائه مجرد «مستودع للمجاملات»، على الرغم من أن ميزانيته لن تقل بأي حال عن 600 مليون جنيه (نحو 36 مليون دولار) سنوياً، وعدد أعضائه الذي لن يقل عن 180 بموجب الدستور، بالإضافة لنحو 300 موظف كانوا قد انتقلوا من مجلس الشورى إلى مجلس النواب. وسيعود هذا الأغلب لمباشرة أعمالهم السابقة.

قد تظهر معالم التعديل منتصف 2021 (إسلام صفوت/ Getty)

اجنحة دائرة الرئيس

تتكون اجنحة دائرة الرئيس عبد الفتاح السيسي من الاستخبارات العامة، ممثلةً برئيسها اللواء عباس كامل (الصورة)، ونجل السيسي المقدم محمود، والمقدم احمد شعبان، ومن فريق الرئاسة بإدارة مدير مكتب السيسي اللواء محسن عبد النبي، يعاونه عددٌ من ضباط الجيش. كما تضم جناح المستشارين، اللواء احمد جمال الدين والسفيرة فايزة ابو النجا، فيما يتمثل جناح في هيئة الرقابة الإدارية، وضباط سابقين من الجيش مقربين للسيسي.

لن يكون لتشكيل مجلس الشيوخ أي تأثير في التعديل

ستلغى مادة معنية بإصدار قانون للعدالة الانتقالية

رصد

ليبيا: توتر تركي ـ إماراتي متصاعد

في وقت يتصاعد فيه التوتر بين تركيا والإمارات في الملف الليبي، حذرت الأمم المتحدة من صعوبة إنهاء الصراع في ليبيا، ما دامت تتواصل «الحرب بالوكالة»

ارتفعت حدة التوتر بين تركيا والإمارات بشأن ليبيا، مع تهديد أنقرة بمحاسبة أبوظبي، فيما اعتبرت الأخيرة أن على أنقرة التخلي عن «الأوهام الاستعمارية ومنطق الباب العالي»، في الوقت الذي حذرت فيه الأمم المتحدة من أنه «مع وجود عدد كبير من اللاعبين الخارجيين الذين لديهم أجنداتهم الخاصة، بعد خطر سوء التقدير واندلاع نزاع إقليمي مرتفعاً». موضحة أنها تعمل من أجل إنشاء منطقة منزوعة السلاح وسط البلاد. وعلى الأرض الليبية، برز تحذير مليشيات اللواء المتقاعد خليفة حفتر للسفن والطائرات من الاقتراب من المياه الإقليمية الليبية أو التحليق في أجواء البلاد من دون تنسيق معها.

وقال وزير الدفاع التركي خلوصي أكار، في مقابلة مع قناة «الجزيرة» نشرتها وزارة الدفاع التركية أمس السبت، إن «أبوظبي ارتكبت أعمالاً ضارة في ليبيا وسورية»، متوعداً إياها بالقول: «سنحاسبها في المكان والزمان المناسبين». وأضاف: «يجب سؤال أبوظبي ما الدافع إلى هذه العدائية، هي الذبابة السيئة، هذه الغبرة؟». وتابع تصريحات أكار في توقيت يشهد توتراً متصاعداً بين الدول المنخرطة في النزاع الدائر في ليبيا بين حكومة الوفاق، المدعومة من تركيا، ومليشيات حفتر، المدعومة من مصر والإمارات والسعودية وروسيا. ولوّحت مصر أخيراً بالتدخل عسكرياً في ليبيا إن تقدّمت القوات التابعة لحكومة الوفاق باتجاه منطقة سرت الاستراتيجية، وهو ما تقول قوات طرابلس إنها تعتزم القيام به. وقال أكار: «أنصح مصر بالابتعاد عن التصريحات التي لا تخدم السلام في ليبيا، بل تؤجج الحرب فيها»، داعياً الدول الداعمة لحفتر إلى التوقف عن دعمه، قائلاً: «إذا لم توقف الإمارات والسعودية ومصر وروسيا وفرنسا دعم الانقلابي حفتر، فلن تستقر ليبيا».

وسارعت أبوظبي للرد على تصريحات أكار، داعية تركيا إلى الكف عن التدخل في الشأن العربي، والتخلي عن «الأوهام الاستعمارية» و«منطق الباب العالي». وقال وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية أنور قرقاش، في تغريدة على «تويتر»: «منطق الباب العالي والدولة العلية وفرماناتها مكانه الأرشيف التاريخي. فالعلاقات لا تدار بالتهديد والوعيد، ولا مكان للأوهام الاستعمارية». واعتبر أن «التصريح الاستفزازي لوزير الدفاع التركي سقوط جديد لدبلوماسية بلاده»، مشيراً إلى أن «من الأنسب أن تتوقف تركيا عن تدخلها في الشأن العربي».

في هذا الوقت، وجهت مليشيات حفتر تحذيراً إلى السفن والطائرات من الاقتراب من المياه الإقليمية الليبية أو أجواء البلاد من دون تنسيق معها. وقال المتحدث باسم «الجيش الليبي»، أحمد المسماري، على صفحته في «فيسبوك»، أمس السبت: «إلحاقاً لبلاغات القيادة العامة للقوات المسلحة العربية الليبية، تلفت القيادة عناية الدول التي تقترب سفنها أو طائراتها من المياه الإقليمية، أو الأجواء الليبية، إلى ضرورة التنسيق مسبقاً للحيلولة دون وقوع تصادم معها».

ورغم توقف المعارك بين قوات حكومة الوفاق ومليشيات حفتر، إلا أن المخاوف تتصاعد من إمكانية انفجار الوضع العسكري في أي دقيقة، وتحوله، بحسب الأمم المتحدة، إلى حرب إقليمية. وحذرت المبعوثة الأممية إلى ليبيا بالإنابة ستيفاني ويليامز، خلال زيارة للذن أمس السبت، من خطر تحول النزاع في هذه البلاد إلى حرب إقليمية، مؤكدة أن الشعب الليبي يزداد خوفاً من وقوع مصيره في أيدي لاعبين خارجيين. وقالت ويليامز إن «الليبيين على حد سواء يشعرون بالإنهاك والخوف، وهم متعبون من الحرب ويتطلعون إلى السلام، لكنهم يخشون من أن تقرير ذلك لم يبقَ في أيديهم». وأكدت أن الشعب الليبي يسعى إلى وقف القتال وإطلاق تسوية سياسية شاملة، محذرة من أن البديل الوحيد لذلك هو تدمير البلاد.

وقالت: «مع وجود عدد كبير من اللاعبين الخارجيين الذين لديهم أجنداتهم الخاصة، بعد خطر سوء التقدير واندلاع نزاع إقليمي مرتفعاً. ما يجري الآن يمثل معركة بين خصوم خارجيين بقدر ما هو حرب أهلية يقفد فيها الليبيون سيادتهم». وشددت المبعوثة الأممية على أنّ من الصعب للغاية إنهاء الحرب الأهلية في ليبيا، ما دامت تتواصل في البلاد «حرب بالوكالة» بين قوى خارجية، مشيرة إلى عدم بذل الجهود الكافية لمنع تهريب الأسلحة والمرتزقة إلى ليبيا، بما يشمل على وجه الخصوص طائرات حربية ومسيّرة.

وكانت صحيفة «وول ستريت جورنال» قد نشرت، أخيراً، تقريراً أكدت فيه إرسال روسيا تعزيزات إلى ليبيا لدعم حفتر. ولفتت الصحيفة إلى قيام طائرات شحن روسية برحلات ذهاب وإياب منتظمة بين قاعدة حميميم في سورية وليبيا، مشيرة إلى أن المسؤولين الأميركيين يعتقدون أنها تقلّ جنوداً وأسلحة. وتحدثت أيضاً عن إرسال روسيا طائرات حربية من طراز «ميغ 29» وأنظمة رادار إلى ليبيا بين شهري مايو/ أيار ويونيو/ حزيران الماضيين. وقالت الصحيفة إن ذلك يأتي بعد سلسلة عمليات ضخ من قبل موسكو للعملات الليبية في الشرق الليبي، مؤكدة إرسال 100 طن من الأوراق النقدية الليبية إلى حفتر، مستندة إلى سجلات الجمارك الروسية. وأكدت وليامز أنها تعمل بدأب على تأمين هدنة جديدة وإنشاء منطقة منزوعة السلاح وسط البلاد، مع الفصل بين قوات حكومة الوفاق ومليشيات حفتر في محيط مدينة سرت، بالإضافة إلى إخراج جميع المقاتلين الأجانب بموجب جدول زمني متفق عليه قبل مغادرتها منصبها في أكتوبر/ تشرين الأول المقبل. يُشار إلى أن منصب مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة الخاص إلى ليبيا لا يزال شاغراً منذ استقالة غسان سلامة منه في مارس/ آذار الماضي.

(العربي الجديد، فرانس برس)

تصعد الأمم المتحدة لفصل القوات في محيط سرت (عبد الله دوما/فرانس برس)

متابعة

خاباروفسك تواصل التظاهر ضد بوتين

لم تهدأ بعد التظاهرات الحاشدة في مدينة خاباروفسك الروسية احتجاجاً على اعتقال حاكم الولاية، لتزيد إحراج السلطات في موسكو

تتواصل التظاهرات الحاشدة في أقصى الشرق الروسي، وفي مدينة خاباروفسك تحديداً، منذ التاسع من يوليو/ تموز الماضي، رفضاً لاعتقال حاكم الولاية سيرغي فورغال، الذي يحظى بشعبية واسعة، لكنها تعكس في الواقع حالة احتجاج في المناطق الروسية ضد المركز تزداد زخماً، لا سيما في ظلّ إهمال الحكومة لتلك المناطق، التي تعيش هواجس اقتصادية عدة، لا يبدو الكرملين جاهزاً أو مستعداً لتبديدها، على الرغم من أهمية الشرق الروسي، المتاخم للصين، لاقتصاد البلاد. ومنذ اعتقال فورغال، المعروف في منطقته بـ«حاكم الشعب»، تستمر التظاهرات في خاباروفسك، بواقع يومي، وترتفع وتيرتها خلال عطلة نهاية الأسبوع، وسط تأن من قبل الشرطة في مواجهة المتظاهرين، مع تقليلها من أرقامهم، ما يعكس احتمال مراهنتها على عامل الوقت لإنهاء الحراك. وتأتي التظاهرات، الأوسع ضد الرئيس فلاديمير بوتين منذ سنوات في المنطقة، بعد استفتاء شعبي على تعديلات دستورية تمدد حكمه، ولم تحقق تأييداً واسعاً في الولاية.

وتظاهر الآلاف في خاباروفسك، أمس السبت، للأسبوع الرابع على التوالي، احتجاجاً على تعامل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مع الأزمة السياسية المحلية. وردد المتظاهرون هتافات من قبيل «حرية» و«جئنا إلى هنا بإرادتنا»، كما رفعوا لافتة كُتب عليها «روسيا من دون بوتين» وهتف آخرون «ارحل يا بوتين». وحمل محتجون لافتات أعربوا فيها عن تضامنهم مع حاكم المنطقة المعتقل بعبارة «أنا/نحن سيرغي فورغال»، ووضع آخرون كمامات وجه تبرز الشعار نفسه. وقدرت سلطات المدينة أعداد المشاركين بنحو 3500 متظاهر، في حين قدرت وسائل إعلام محلية أعدادهم بما يقارب 10 آلاف أو أكثر.

ويعتبر سكان خاباروفسك، التي هي على بعد 6110 كيلومترات من العاصمة موسكو وتقع شرقيها، خلال تظاهراتهم عن عدم رضاهم عن اعتقال حاكم المنطقة، فورغال، على خلفية اتهامات بالقتل ينفي ارتكابها. ووصف مقال نشرته صحيفة «فيدوموستي»، الاحتجاجات، بأنها «رمز جديد» يمثّل معارضة «المناطق للمركز». وعلى الرغم من كون فورغال، حاكم الولاية منذ 2018، مؤيداً للكرملين، إلا أن خاباروفسك كانت بين المناطق الأقل تأييداً لتعديل دستوري يسمح لبوتين بتمديد فترة حكمه، جرى استفتاء عليه في الأول من يوليو/تموز الماضي، وذلك بنسبة أصوات مؤيدة أقل بـ15 في المائة عن المعدل الوطني. وتسبب الاحتجاجات التي أشعلها اعتقال فورغال، والذي يقول أنصاره إن دوافعه سياسية، إزعاجاً للكرملين، الذي يسعى إلى السيطرة على الاضطرابات في ظل تعثر الاقتصاد جرّاء فيروس كورونا. وسلّطت الاحتجاجات الضوء على مشاعر غضب لدى البعض في الشرق الأقصى، بسبب ما يعتبرونه سياسات تابعة من السلطات البعيدة في موسكو على الجانب الآخر من البلاد، كما تخيّم المخاوف الاقتصادية على المنطقة المتاخمة للصين حيث يعمل معظم السكان في مجالات التعدين واستخراج الفحم والغابات.

ويرى أنصار فورغال، وهو عضو في «الحزب الديمقراطي الحر» المؤيد للكرملين عموماً، أن احتجازه ليس سوى عقاب تأخر بعض الشيء، بعدما تغلب على مرشح حزب «روسيا المتحدة» الحاكم والموالي لبوتين في انتخابات محلية جرت في العام 2018، ما شكل انتكاسة مذلة لحزب الكرملين الذي فقد أيضاً سيطرته في ذلك العام على المجلس التشريعي الإقليمي. من جهته، يؤكد الكرملين وجود اتهامات جدية موجهة إلى فورغال، يتعين عليه مواجهتها والرد عليها، وأنهم محققون فورغال، رجل الأعمال السابق البالغ من العمر 50 عاماً، بإصدار أوامر لقتلة مأجورين في حالتين، والشروع في القتل قبل 15 عاماً، وتم نقله إلى سجن في موسكو. وعيّن بوتين قائماً بأعمال حاكم المنطقة، هو ميخائيل ديغتيارف (نائب اتحادي وعضو أيضاً في الحزب الديمقراطي الليبرالي)، لكن المحتجين اعتبروا أنه لا صلة له بمنطقتهم، مطالبين إياه بالتنحي. وازداد الوضع سوءاً، بإشارة ديغتيارف إلى أن «لا وقت» لديه للقاء المحتجين، الذين اتهمهم بتلقي دعم خارجي من جهات «محرضة»، وكان فورغال تحوّل إلى حاكم يتمتع بشعبية واسعة، إذ وصفه أنصاره بأنه حيوي ومستعد للاستماع لمطالب السكان، كما ازدادت شعبيته بشكل كبير محلياً لتنافس تلك التي يحظى بها بوتين. وعرف الرجل بأنه «حاكم الشعب»، بعدما عمد إلى خفض راتبه الخاص، وأصدر أمراً ببيع يخت باهظ الثمن اشترته الإدارة السابقة، وقدم مزايا جديدة للسكان.

في المقابل، وفي مؤشر على أن حجم الاحتجاجات قد يكون أثار قلق سلطات المنطقة، أو هي تتوقع أنها ستتلاشى مع الوقت، أبدت الشرطة قدرة غير معهودة على ضبط النفس، وسمحت بتواصل الاحتجاجات، بينما لم يسجل اعتقال سوى بضعة أشخاص. وأشاد المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف، خلال الأسبوع الماضي، بصبر الشرطة، في بلد عادة ما يسارع عناصر الأمن فيه لتفريق أي احتجاج، حتى المصرح به، فيما احتجاجات خاباروفسك غير مصرحة. ويوجه المسؤولون المحليون في المنطقة تحذيرات للسكان بعدم المشاركة في التظاهرات، بسبب فيروس كورونا، لكنها تحذيرات لم تجد صدى لها لدى المتظاهرين. من جهته، رفض بيسكوف اتهامات مندسين من خارج المنطقة، بالتدخل في الاحتجاجات، لكنه قال عنها إنها «عامل مغذٍ للباحثين عن افتعال المشاكل».

ومن المفترض البدء بمحاكمة فورغال في سبتمبر/أيلول المقبل، بحسب السلطات، لكن ناشطين في مجال حقوق الإنسان، يتساءلون عن سبب عدم محاكمته في خاباروفسك، ويقولون إن المحققين تأخروا كثيراً، لو كان فعلاً لديهم أدلة على ضلوعه في تنفيذ أي جريمة، ليعتقلوه.

(فرانس برس، أسوشييتد برس، رويترز)

اعتقالات خلال تظاهرات أمس (Getty)

ابحث الشرطة قدرة غير معهودة على ضبط النفس في الولاية

البعيدة في موسكو على الجانب الآخر من البلاد، كما تخيّم المخاوف الاقتصادية على المنطقة المتاخمة للصين حيث يعمل معظم السكان في مجالات التعدين واستخراج الفحم والغابات.

ويرى أنصار فورغال، وهو عضو في «الحزب الديمقراطي الحر» المؤيد للكرملين عموماً، أن احتجازه ليس سوى عقاب تأخر بعض الشيء، بعدما تغلب على مرشح حزب «روسيا المتحدة» الحاكم والموالي لبوتين في انتخابات محلية جرت في العام 2018، ما شكل انتكاسة مذلة لحزب الكرملين الذي فقد أيضاً سيطرته في ذلك العام على المجلس التشريعي الإقليمي. من جهته، يؤكد الكرملين وجود اتهامات جدية موجهة إلى فورغال، يتعين عليه مواجهتها والرد عليها، وأنهم محققون فورغال، رجل الأعمال السابق البالغ من العمر 50 عاماً، بإصدار

شرق غرب

كتيبة فرنسية ـ إيطالية لمكافحة مهربي المهاجرين

أعلن وزير الداخلية الفرنسي جيرار دارمانان من روما أن فرنسا وإيطاليا ستشكلان كتيبة مختلطة على حدودهما لمكافحة قنوات المهربين الذين ينقلون المهاجرين عبرها. وأكد دارمانان بعد محادثات مع نظيرته الإيطالية لوتشيانا لامورغيزي أن «هذا الأمر يشكل نقطة مهمة جداً في محاربة العبور الحدودي من مهاجرين غير شرعيين» من منطقة فينتيميليا على الجانب الإيطالي إلى منطقة منتون على الجانب الفرنسي.

(فرانس برس)

تظاهرات ضد تدابير مكافحة كورونا في برلين

تظاهر آلاف الأشخاص المناهضين للتدابير التي تحدّ من الحريات الفردية لمكافحة وباء كورونا، أمس السبت، في وسط برلين. وقدّرت الشرطة عدد المتظاهرين بنحو 15 ألفاً، وهتف بعضهم «نحن الموجة الثانية» و«مقاومة» أو حتى «أكبر نظرية مؤامرة هي وباء كورونا المستجدّ». ووضعت قلة قليلة منهم كمامات، وفق وكالة «فرانس برس»، ولم يتمّ احترام التباعد الجسدي.

(فرانس برس)

22 قتيلا على حدود افغانستان وباكستان

اتهمت أفغانستان جارتها باكستان بقتل 15 مدنياً خلال اشتباكات عند معبر حدودي تدافعت عنده حشود حاولت العبور بمناسبة احتفالات عيد الأضحى. وعلى الجانب الباكستاني، قال مسؤولون في مستشفى إنهم استقبلوا سبع وفيات جراء الاشتباكات. وقال حاكم إقليم قندهار بجنوب شرق أفغانستان حياة الله حياة إن القذائف سقطت في مناطق سكنية في سبين بولدك وإن هناك أطفالاً ونساء بين 15 قتيلاً و80 جريحاً من جراء الاشتباكات. وقال مسعفون في باكستان إن سبعة قتلى و31 مصاباً بأعيرة نارية وصلوا إلى المستشفى.

(رويترز)

موسكو: التحقيق بتحطم طائرة الرئيس البولندي نسج خيال

قالت وزارة الخارجية الروسية، أمس السبت، إن استنتاجات اللجنة البولندية لإعادة التحقيق في كارثة تحطم طائرة الرئيس البولندي الراحل ليخ كاتشينسكي في 10 إبريل/ نيسان 2010، هي من «نسج الخيال». وقالت المتحدثة باسم الخارجية، ماريا زاخاروفا (الصورة): «لمدة أسبوع قرأت العديد من المراجعات بأن اللجنة البولندية ادعت أن مادة «تي أن تي»، التي يُدعى أن انفجارها تسبب في الحادث، قد تم وضعها على متن الطائرة أثناء الصيانة في روسيا». وأضافت أن «الحقيقة تتشابك بأحكام مع الخيال».

(الأناضول)

مقتل 10 تشاديين على أيدي «بوكو حرام»

قتل عناصر من بوكو حرام عشرة مدنيين على الأقل وخطفوا سبعة آخرين، في هجوم على قرية في منطقة بحيرة تشاد المضطربة. وقال ضابط في الجيش التشادي لوكالة «فرانس برس» مشترطاً عدم كشف اسمه: «هاجم مقاتلو بوكو حرام فجراً قرية تينانا، فقتلوا امرأتين وثمانية رجال». وأضاف: «لقد خطفوا سبعة رجال ونهبوا القرية وأحرقوها قبل الانسحاب».

(فرانس برس)

يستغل الرئيس الأميركي دونالد ترامب أحداث العنف في مدينة بورتلاند لتعزيز أجندته الانتخابية، فيما أعاد تراجع عناصر الشرطة الفيدرالية الطابع السلمي بشكل شبه كامل إلى احتجاجات هذه المدينة

انسحاب الشرطة الفيدرالية يخفف العنف

ترامب يخسر معركة بورتلاند

على الرغم من توافق الحكومة الفيدرالية الأميركية وسلطات مدينة بورتلاند في ولاية أوريغون على سحب عناصر الشرطة الفيدرالية الذين شكّلوا المحفز الأساسي لتصاعد العنف في المدينة على وقع الاحتجاجات المناهضة لعنف الشرطة، يواصل الرئيس الأميركي دونالد ترامب المُكابرة، والإدلاء بتصريحات للاستهلاك الانتخابي، في محاولة لإظهار قوته في وجه المتظاهرين، مؤكداً بقاء هذه الشرطة في الولاية لحين استتباب الأمن. ويعتبر إرسال الشرطة الفيدرالية إلى المدينة المحفز الأساسي للعنف، إذ اعتبره المتظاهرون استفزازاً غير مقبول، فيما كان الهدف منه إثارة العنف من قبل الإدارة الأميركية، لتعزيز أجندتها. ولم يكن ترامب هو سبب مقتل المواطن الأسود جورج فلويد نتيجة عنف الشرطة في ولاية مينيسوتا، في نهاية مايو/ أيار الماضي، لكن إدارته منذ ذلك الحين، في إطار مواجهة الاحتجاجات التي اندلعت في البلاد ضد العنصرية، أحدثت مزيداً من الاحتقان لدى طبقة واسعة من الشعب، لا سيما في ظلّ صدّ الجمهوريين أي مسار جدي لتصحيح أداء الشرطة، وتحول الأزمة إلى صراع جديد بين الحزب والديمقراطيين، وهو ما فاقمه تسييس ترامب للمسألة. في هذا الإطار، تعتبر مدينة بورتلاند نموذجاً لهذا الصدام بين ترامب، وبين من واظب على وصفهم بالغوغائيين والفوضيين، أو باليساريين. ومع تاريخ طويل لهذه المدينة من الاحتجاجات، وصبغتها اليسارية، يجد الرئيس الأميركي فيها اليوم مناسبة لإثبات قدرته على فرض النظام، ما قد يكون أحد آخر أسلحته لاستعادة جزء من شعبيته المتراجعة، جرّاء تداعيات فيروس كورونا. ويتسلح ترامب بالشرطة الفيدرالية، من أجل إثارة العنف تحديداً، والظهور بمظهر الرئيس القوي الذي يستطيع إخماده. وبعد موجة من أحداث العنف خلال الأسبوعين الماضيين، لا سيما مع دخول الشرطة الفيدرالية المدينة، واصطدامها مع المتظاهرين، بدا أول من أمس الجمعة، وكأن الحراك حقّق انتصاراً، مع تمكن السلطات الفيدرالية ومسؤولي الولاية من التوافق على سحب القوات الفيدرالية، وتراجعها لحماية المحكمة الفيدرالية فقط، ما أدى إلى عودة الهدوء، فيما استمر ترامب بإصدار التصريحات الرّنانة، مؤكداً بقاء الشرطة الفيدرالية حتى استتباب الأمن. وقال الرئيس الأميركي، في تغريدة عبر موقع «تويتر»، إن عناصر الشرطة الفيدرالية سيبقون في مدينة بورتلاند إلى أن ينتهي مسؤولو إنفاذ القانون المحليون من «تطهيرها من الفوضويين ومثيري الشغب بشكل كامل».

تعرف مدينة بورتلاند بتاريخها الطويل مع الاحتجاجات (سبنسر بلات/ Getty)

راقبت إدارة ترامب هواتف المحتجّين ورسائلهم ومحواراتهم

ومنذ وصول الشرطة الفيدرالية إلى بورتلاند تصاعد التوتر خلال التظاهرات المناهضة للعنصرية التي يجرى تنظيمها منذ شهرين، وأصبحت الصدامات أمراً اعتيادياً كلّ ليلة في محيط المحكمة الفيدرالية. وكانت سلطات أوريغون اتفقت مع إدارة ترامب يوم الأربعاء الماضي على الانسحاب التدريجي لعناصر الشرطة الفيدرالية اعتباراً من الخميس، شرط أن تحقق الشرطة المحلية استقرار الوضع حول المحكمة الفيدرالية في المدينة وغيرها من المباني الرسمية التي استهدفتها التظاهرات. وبالفعل، بدأ في بورتلاند الخميس إخلاء مناطق وسط المدينة المتاخمة للمحكمة للتحضير لانسحاب الشرطة الفيدرالية. وأكد رئيس بلدية بورتلاند الديمقراطي تيد ويلر أن عملية الإخلاء هي جزء من الاتفاق بين السلطات المحلية والحكومة، شاكراً أول من أمس عبر «تويتر» المتظاهرين السلميين على «استعادة مساحة كانت مسرحاً للعنف، من أجل مشاركة رسالتهم القوية للإصلاح والعدالة».

وكانت إدارة ترامب أرسلت في أوائل يوليو/ تموز الماضي فرق تدخل فيدرالية إلى بورتلاند، بعد أسابيع من الاحتجاجات ضد العنصرية وعنف الشرطة، لكن نطاق التظاهرات اتسع في المدينة المعروفة بتاريخها الاحتجاجي الطويل، مع نشر القوات الفيدرالية من جمارك وشرطة حدود، مع كامل عتادها العسكري، خصوصاً بعد بث مقاطع فيديو تظهر عناصر بزيهم العسكري، لكنهم يتجولون بسيارات عادية لتوقيف متظاهرين في الشوارع. وإثر ذلك، أصبحت تنظم تظاهرات مناهضة للعنصرية في بورتلاند كل ليلة في محيط المحكمة الفيدرالية.

ويرى الديمقراطيون أن تدخلات الشرطة الفيدرالية توحي بتصرفات تحدث في «دولة بوليسية»، وتشكل جزءاً من استراتيجية سياسية لمنح ترامب، الذي يتراجع في استطلاعات الرأي قبل الانتخابات الرئاسية في نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، صورة الرئيس الذي يريد الحفاظ على النظام. من جهته، أكد وزير العدل الأميركي ويليام بار، الثلاثاء الماضي، أنّ الاحتجاجات العنيفة في بورتلاند وعدد من المدن الأميركية لا علاقة لها بحركة «حياة السود مهمة»، مدافعاً عن حملة قمع المحتجين. وأصر بار على أن قوات الأمن والقوات شبه العسكرية من وزارتي الأمن الداخلي والعدل أرسلت إلى بورتلاند لمواجهة ما اعتبره «هجوماً على حكومة الولايات المتحدة»، معتبراً كذلك في شهادة أمام لجنة القضاء في مجلس النواب أن «التغاضي عن التدمير والفوضى يعني التخلي عن مبادئ سيادة القانون الأساسية التي يجب أن توحّدنا، حتى في مرحلة انقسام سياسي».

لكن يبدو أن إدارة ترامب قد ذهبت بعيداً في ملاحقة ناشطي بورتلاند، إذ كشفت صحيفة «واشنطن بوست» أمس أن ما أدلى به موظف كبير في وزارة الأمن الوطني، أمام لجنة في مجلس الشيوخ في وقت سابق خلال الشهر الماضي، عن أن وزارته لم تحلل أو تستغل البيانات التي جمعتها من هواتف المحتجين في المدينة هو ادعاء كاذب. ووفقاً للصحيفة، فإن وثيقة داخلية للوزارة تؤكد أن وزارة الأمن الوطني حصلت على رسائل المحتجين الإلكترونية، وحواراتهم، والتي وثقتها في تقرير داخلي أرسل إلى وكالات حفظ النظام، بما فيها وكالة «أف بي آي»، ما استدعى مطالبة الديمقراطيين بفتح تحقيق، ومساءلة الوزارة. في المقابل، وبعد أسبوعين من تحذير وزير الأمن الوطني بالوكالة تشاد وولف من «تجمهر المتظاهرين العنفيين»، أدى إرسال شرطة مسلحة إلى المدينة إلى ترهيب المواطنين، ما أجج العنف والمواجهة. من جهتهم، حذّر ديمقراطيون من عدم السماح لهذه الخطوة بالتحول إلى «مصيدة»، محذرين المتظاهرين من أن أي مواجهات مع الشرطة لن يكون لها أي فائدة سوى مساعدة الرئيس.

(العربي الجديد، فرانس برس)

استفزاز متعمد وخطف

رأى موقع «ذي أتلانتك» انه إذا كان وجود العملاء الفيدراليين هدفه تأجيج العنف، فإن أساليبهم كانت أكثر استفزازاً، فهم لم يقوموا بحماية المحكمة الفيدرالية، وهو السبب الرسمي لإرسالهم، بل فسروا تفويضهم بشكل واسع. وبحسب وثيقة داخلية لوزارة الامن، فإنهم غير مدربين على السيطرة على الاحتجاجات، بل جابوا الشوارع بسيارات مدنية، ورفضوا التعريف عن أنفسهم، وقاموا بتوقيفات اعتباطية، ما شبّهه حقوقيون بعمليات الخطف.

أفغانستان

حل وسط لسجناء «طالبان»

قدمت واشنطن حلاً وسطاً إلى الحكومة الأفغانية و«طالبان»، يقضي بالإبقاء على 200 عنصر من الحركة قيد الإقامة الجبرية، وذلك بعد تصاعد المخاوف من الإفراج عنهم

تحاول الإدارة الأميركية كسر الجمود في عملية السلام في أفغانستان، وتسجيل نتائج ملموسة قبل الانتخابات الرئاسية في نوفمبر/تشرين الثاني المقبل، التي سيسعى خلالها الرئيس دونالد ترامب للتباهي بنجاحه في إنهاء أطول حرب تقودها أميركا، عبر تقديمها حلاً وسطاً، مقترحة وضع 200 سجين من حركة «طالبان» في الإقامة الجبرية. وتقاوم الحكومة الأفغانية إطلاق سراح الدفعة الأخيرة من بين نحو خمسة آلاف سجين تطالب «طالبان» بإطلاق سراحهم كشرط لبدء محادثات السلام. وكان المبعوث الأميركي الخاص إلى أفغانستان زلماي خليل زاد، قد ضغط، خلال زيارة إلى كابول الخميس الماضي، على زعماء الحركة والرئيس الأفغاني أشرف غني لكسر الجمود. ولا تزال الحكومة تحتجز نحو 400 سجين، بينما عبر حلفاء غربيون عن مخاوفهم أيضاً بشأن إطلاق سراح نصفهم تقريباً.

وقالت ثلاثة مصادر رسمية رفيعة المستوى، لوكالة «رويترز»، إن الولايات المتحدة اقترحت نقل 200 سجين من حركة «طالبان» إلى منشأة للإقامة الجبرية، عقب الإفراج عنهم من سجون أفغانية، وذلك في مقترح لكسر الجمود الذي يعطل محادثات السلام. وأوضحت المصادر أن دبلوماسيين أميركيين كباراً عرضوا، هذا الأسبوع، على «طالبان» والحكومة الأفغانية مقترح وضع مقاتلي الحركة المتهمين بتنفيذ بعض أشد الهجمات فتكاً في أفغانستان في منشأة تخضع لإشراف الطرفين. ويسعى الدبلوماسيون لإطلاق محادثات السلام في العاصمة القطرية الدوحة، وذلك بعد تأجيلها بسبب قضية السجناء.

وقال دبلوماسي غربي، لوكالة «رويترز»، إن «الأميركيين وحلفاءهم يتفقون على أنه من غير المعقول السماح لبعض من أخطر مقاتلي طالبان بالخروج بحرية. لقد ألقى الأفغان القبض عليهم لارتكابهم بعض أبشع الجرائم ضد الإنسانية». وأحجم متحدث باسم الرئيس الأفغاني عن التعليق، فيما أحالت وزارة الخارجية الأميركية «رويترز» إلى بيان نشرته بعد زيارة خليل زاد إلى كابول، ذكر أن المبعوث الأميركي ضغط من أجل أن تسهم «الجهود الحالية في حل القضايا المتبقية قبل المفاوضات بين الأفغان» ومنها قضية إطلاق سراح السجناء، لكن البيان لم يذكر تفاصيل عن المقترح.

وتتهم الحكومة الأفغانية نحو 200 من السجناء الـ400 المتبقين بتدبير هجمات على سفارات وميادين عامة ومكاتب حكومية خلال السنوات الأخيرة أسفرت عن مقتل آلاف المدنيين. وكان غني قد أعلن، أول من أمس الجمعة، أن 400 سجين من حركة «طالبان»، يُشترط إطلاق سراحهم لبدء محادثات السلام، سيبقون قيد الاحتجاز. وأوضح أنه لا يملك سلطة العفو عن 400 من «طالبان» مُدانين بجرائم، لكنه فتح الباب أمام إمكانية إيجاد مخرج لهذه المعضلة، موضحاً أنه سوف يتصل بمجلس ممثلي القبائل الأفغانية (لويا جيرغا)، الذي سيجتمع «قريباً»، ليقرر ما إذا كان يجب أن يطلق سراحهم أم لا.

في المقابل، اتهم المتحدث باسم المكتب السياسي لحركة «طالبان»، سهيل شاهين، الرئيس الأفغاني أشرف غني «بوضع عراقيل في طريق عملية السلام لكي يستمر في السلطة». وقال شاهين في تصريحات لـ«العربي الجديد» إنه «يجب إطلاق سراح سجناء حركة طالبان حسب القائمة المسلّمة، وكما هو مكتوب في اتفاق الدوحة». وأضاف «أن أي تأخير في إطلاق سراح السجناء الـ500، يعني تأخير عملية السلام»، نافياً علمه بوجود مقترح أميركي بتقديم ضمانات للحكومة الافغانية من أجل إطلاق سراح سجناء «طالبان» الـ500 الباقين.

وكان الإفراج عن السجناء جزءا من اتفاق وقعته الولايات المتحدة في فبراير/شباط الماضي مع «طالبان» بهدف إنهاء الحرب الأفغانية وإعادة القوات الأميركية إلى الوطن. ودعا الاتفاق، الذي وصف في ذلك الوقت بأنه أفضل فرصة لأفغانستان لتحقيق السلام خلال أربعة عقود، الحكومة إلى تحرير 5000 من عناصر «طالبان» المحتجزين في أنحاء البلاد، والحركة إلى تحرير 1000 من أفراد الحكومة والعسكريين. وأعلن شاهين، الخميس الماضي، أن الحركة اختتمت عملية الإفراج عن الألف محتجز لديها. في حين أعلن غني أن السلطات الأفغانية ستفرج عن 500 عنصر من «طالبان» من غير المدرجين في القائمة.

(العربي الجديد، أسوشييتد برس)

■ أبكر مو أبكر هذا ليس بالمهم، المهم ألا تكون #الانتخابات مجرد تجديد البيعة للفاسدين. هناك طبقة سياسية في #العراق تستغل الديمقراطية لتكريس ديكتاتورية الجماعة، هنا يجب أن يدرك المواطن العراقي كيف ينتفض على هذه الديكتاتورية ديمقراطياً. #انتخابات_ابكر #الانتخابات_المبكرة.

■ إن لم يتم إشراك #ثوار_تشرين في مراقبة الانتخابات في كل دوائر الانتخابات سواء مراكز الاقتراع أو مراكز العد والفرز فإن الانتخابات ستكون كسابقاتها محسومة للمزورين. #العراق #الانتخابات_المبكرة.

■ حل البرلمان هو حل جيد لو كلكم تنسحبون من السلطة ويحاكمكم القضاء عسنين الفساد الي تتطرقولها بكل خطاب وانتو ساستها #العراق.

■ عملياً لا يمكن تقسيم #العراق لعدم وجود مقومات دولة في أي جزء لوحده دون أن يتبع دولة مجاورة... شلون نشبّهها يعني لازم نگعد كلنا سوه بهاالأوتيل ونتعلم نعيش بهول ومطبخ وحمام مشترك بس كل واحد عنده غرفة

■ العراق أول بلد عربي يدخل الكهرباء سنة 1917، واليوم لا تتوفر لديه الكهرباء في هذا التطور الذي وصلنا إليه. فعلاً... العراق هو البلد الوحيد الذي ماضيه أجمل من حاضره.

■ ننتظر المعركة على أحر من الجمر. فهل #الجيش_المصري جاهز لدخول #ليبيا أم جاهز لضرب #سد النهضة #الإثيوبي. #النيل #النيل_خط_أحمر

■ لما مبارك قطع الاتصالات والإنترنت الشعب كله نزل للشوارع و#ميدان_التحرير. عشان كده #السيسي اتعلم من غلطة #مبارك، وسايب الشعب يلعب بالهاشتاجات والتريندات

■ الجيش _المصري: إسقاط مشروع #سد النهضة يمر من حلب !!!! #الثورة_السورية

■ تصوروا وضع الحريات في #ليبيا أصبح أفضل من #أميركا بفضل #ترامب

■ #ترامب بعد #تويتر فكر يحظر #تيك_توك، عقبال ما يحظرونه من عندنا